مجلة وحي الأندلس – العدد الأول

مجلة سنوية علمية محكّمة، جامعة، تعنى بالتراث الليبي الأندلسي
تصدر عن الجَمْعِيَة اللِّيبِيَّة الأَنْدَلُسِيَّة

①

السنة الأولى ـ العدد الأول
جمادى الأولى 1443هـ = ديسمبر 2021م

رقم الإيداع القانوني: 2021/536 دار الكتب الوطنية

ما ورد في المجلة يعبر عن آراء الباحثين ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ئ

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

المشرف العام:

أ. د. عبد الله محمد الزيات — رئيس الجمعية الليبية للأدب المقارن

هيئة التحرير:

د. رضا محمد جبران — رئيس هيئة التحرير
أ. د. عبد الستار العريفي بشية — مدير التحرير
أ. د. نوري أحمد عبيريد — عضوًا
د. خديجة أحمد البدوي — عضوًا
د. علاء الدين محمد الأسطى — عضوًا
د. كمال عبد الحميد الهرامة — عضوًا
د. طارق ساسي الشيباني — عضوًا

الهيئة الاستشارية:

أ. د. عبد الحميد عبد الله الهرامة — مجمع اللغة العربية ـ ليبيا
أ. د. محمد فرج دغيم — جامعة بنغازي
أ. د. رمضان سعد القماطي — جامعة طرابلس ـ ليبيا
أ. د. عبد الواحد محمد شعيب — جامعة طرابلس ـ ليبيا

المراجعة اللغوية:

أ. د. خليفة محمد بديري — كلية الدعوة الإسلامية ـ ليبيا
د. نجاة عمار الهمالي — جامعة طرابلس ـ ليبيا

التنسيق الفني والإخراج:

د. طارق ساسي الشيباني — جامعة طرابلس ـ ليبيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

التعريف بالمجلة

مجلة علمية سنوية محكّمة، جامعة، تُعْنَى بالتراث الليبي الأندلسي.

رؤية المجلة:

نشر الدراسات المتنوعة في التراث الأندلسي بكافة أشكاله لغة وتاريخا وحضارة.

رسالة المجلة:

- التعريف بالحضارة الأندلسية وأثرها في الاهتمام بالمجالات البحثية ذات الصلة بالتراث الأندلسي الليبي.

أهداف المجلة:

- نشر الوعي في ما يتعلق بالتراث الأندلسي وأثره في التراث الليبي.
- الاهتمام بالمجالات البحثية التراثية منها والمعاصرة، والعمل على التعريف بها، ودعوة ذوي الاختصاص لخدمتها دراسةً وتحقيقًا وطباعةً ونشرًا.
- التعريف بعلماء البلاد الأندلسية وصلتهم بالبلاد الليبية ونشر تراثهم والوقوف على جهودهم وآثارهم العلمية والعملية.
- التعريف بجهود الليبيين المعاصرين الذين خدموا التراث الأندلسي تأليفا وتحقيقا.
- إبراز جانب التأثر والتأثير في الحياة الاجتماعية الأندلسية الليبية.
- إظهار جانب التأثر والتأثير في علم العمارة (فن الزخرفة، تخطيط المدن....).
- التعريف بمختلف مظاهر الحضارة الأندلسية (تاريخ، عمارة، اقتصاد، مجتمع، إصدارات، مخطوطات، ندوات، موسيقى).
- دعم الحركة العلمية بالبلاد الليبية، والمشاركة بالكلمة والقلم في القضايا التراثية الأندلسية الليبية.
- التواصل مع شرائح المجتمع المختلفة من خلال تنوع موضوعات المجلة وحسن اختيارها.

محاور الكتابة في المجلة: (ذات الصلة بالموضوعات الأندلسية الليبية)

1ـ التاريخ والحضارة الأندلسية.

2ـ الأدب الأندلسي وأدب الرحلات.

3ـ الأبحاث الفقهية الأندلسية.

4ـ التعريف بالمؤلفات الأندلسية.

5ـ التعريف بالأعلام الأندلسيين.

6ـ التعريف بالعمارة والفنون.

قواعد النشر في المجلة:

1. أن يكون البحث المقدم مهتما بالجانب الليبي الأندلسي وألا يخرج عن هذا السياق.
2. أن يكون البحث مستوفيا شروط النشر وفق منهج الكتابة العلمية للأبحاث.
3. أن يكون البحث مرقونا على جهاز حاسوب ببرنامج وورد (word) بخطوط (المتن) وحجم الخط 16 للمتن و12 للهامش.
4. أن تكون هوامش البحث في أسفل الصفحة.
5. ينبغي عدم ذكر اسم الباحث في متن البحث أو هوامشه، أو قائمة هوامشه صراحة أو بأي إشارة تكشف عن هويته، وتستخدم بدلا من ذلك كلمة الباحث.
6. يتحمل الباحث مسؤولية مراجعة بحثه والتزام التعديلات المقدمة من طرف المحكّم، وفي حالة عدم التزامه بالملاحظات فإن البحث لا يتم نشره.
7. ألا يقل البحث عن عشر صفحات وألا يزيد على ثلاثين صفحة، وإذا تجاوز البحث ثلاثين صفحة ورأت المجلة أحقيته بالطبع فلها نشره في عدد واحد، أو تقسيمه على أعداد من المجلة.
8. إذا كان البحث يتعلق بتحقيق نص مخطوط، فعلى الباحث تزويد المجلة بنسخة من هذا المخطوط.
9. ألا تكون البحوث المقدمة مستلة من أطروحة جامعية، أو منشورة من قبل.
10. في حالة قبول البحث بعد استكمال التقويم والتصحيحات يقدم الباحث نسخة مصححة من البحث بصيغته النهائية، مع دفع أجور النشر.
11. البحوث التي تصل إلى المجلة لا تردُّ لأصحابها نشرت أو لم تنشر.
12. إرفاق السيرة الذاتية والعلمية للباحث الذي يتقدم لأول مرة بالنشر في المجلة.
13. ترسل البحوث إلى العنوان البريدي الخاص برئيس التحرير أونائبه.

المراحل التي يمر بها البحث بعد وصوله إلى المجلة:

1. تكون عملية التقييم سرية؛ وذلك لرفع الحرج عن الباحث والمحكّم؛ ليكون الرأي أكثر موضوعية.
2. يحال البحث لمحكّم موضوعي، وتكون توصية المحكم على النحو التالي:

- صالح للنشر دون ملاحظات.
- صالح للنشر بملاحظات.
- غير صالح للنشر، مع ذكر الأسباب.

تعود الملاحظات إلى أصحاب البحوث في الحالتين الأخيرتين لتعديل البحث على وَفقِها، وللباحث رفض الملاحظات بردٍّ علمي آخر يدحض فيه ملاحظات المحكّم ويبين أسباب الرفض.

وفي هذه الحالة يحال البحث إلى محكّم من درجة علمية أعلى تكون له مهمة ترشيح البحث للنشر أو عدمه، على أن يكون لهيئة التحرير رأيها في تقييم البحث بحسب المعايير التي وضعتها لقبول البحوث المنشورة.

الأسس العامة للتحكيم العلمي للأبحاث:

1) تقييم المادة العلمية وفحصها.
2) تقدم الملاحظات المنهجية والموضوعية في نموذج معدّ.
3) يُعطي المحكّمُ البحثَ درجةً من مئة في حال صلاحيته للنشر، بملاحظات أو بدون ملاحظات بناء على ما توفر في البحث من معايير النشر وقواعده بالمجلة وفق الأسس الآتية:

أ- الإبداع والتجديد: 30%.

ب - المنهجية والأسلوب العلمي: 30%.

جـ - المصادر وقيمتها العلمية: 20%.

د - الجهد المبذول: 20%.

4) تأمل المجلة وترجو من المحكّمين الالتزام بالسرية والموضوعية ولِينِ القول في التحكيم.

للتواصل:

- بريد المجلة: wahiandalusw@gmail.com

- هاتف: 0914900032(00218)

- عناوين التواصل الاجتماعي:

- (الجمعية الليبية الأندلسية) (فيس بوك).

فهرس المحتويات

مجلة وحي الأندلس – العدد الأول.....1
فهرس المحتويات.....9
طالعة العدد الأول لمجلة (وحي الأندلس).....11
أولا: البحوث المحكّمة.....13
نونيتا أبي البقاء الرندي ومحمد الفطيسي دراسة موازنة.....15
أ. د. عبد الله الزيات
قراءة في شعر الغربة والحنين لابن سعيد الأندلسي مع إضاءة حول بائيته في مصر، وقافيته في ليبيا دراسة تحليلية.....39
د. محمد عثمان الكيلاني الزيداني
موسوعيّة المقّري من خلال مقدّمة كتابه (النَّفْح).....55
أ. د. عبد الواحد عبد السّلام شعيب
السعاية التي هدمت عرش الإسلام ومجده في الأندلس دوافعها وآثارها في السياسة والأدب.....99
د. رضا محمد جبران
علماء الأندلس المهاجرون إلى شمال أفريقيا وإسهامهم في حركة الترجمة 131
د. نزيهة أبو القاسم الرجيبي
نسبٌ أندلسي ونسبةٌ محيرة (نص جديد وتساؤلات).....157
أ. د. عبد الحميد عبد الله الهرامة
رسالة في طرق حديث النبي ﷺ (ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ).....173
د. طارق ساسي الشيباني
القرطبي ومنهجه من خلال (الجامع لأحكام القرآن المتضمن من السنة وآي القرآن) 223
د. محمد عبد الله محمد سلامة

اللغات السائدة في الأندلس من الفتح وحتى عصر ملوك الطوائف (92-484هـ/ 711-1091م).....269
د. سامية سالم عياد
تجليات التناص في شعر ابن الجَنَّان الأندلسي قراءة نقدية.....285
د. خديجة البدوي
الخرافات في الأندلس (484- 897هـ/1091-1492م).....341
أ. م. د. عدنان خلف سرهيد، والباحثة: نور مكي جاسم
خوارزمية ذكية للتعرف على معالم أندلسية باستخدام نموذج التعلم العميق 389
د. رضوان علي حسين، د. عبدالحميد الفلاح الواعر، م. عائشة محمود فياض
ثانيا: المقالات.....415
حكاياتي مع الإسكوريال.....417
د. عبد العاطي الورفلّي
لمحات أندلسية في معمار مدينة طرابلس (الأبواب نموذجا).....439
المهندس: حسام عبدالسلام باش إمام
حول تصحيح نسبة كتاب أندلسي.....461
أ. د خليفة محمد بديري

طالعة العدد الأول لمجلة (وحي الأندلس)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يقول الحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ١٧٢ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾.

يطيب لنا في باكورة انطلاق هذه الرحلة القلمية المميزة لصفوة الباحثين والعلماء، أن نبارك إصدار العدد الأول لمجلتنا «وحي الأندلس»، وأن نستمطر شآبيب الرحمة والمغفرة للأساتذة الراحلين شداة الأدب والتاريخ للحضارة الأندلسية؛ الأستاذ عبد الله محمد الهوني، والأستاذ الدكتور محمد مسعود جبران؛ والأستاذ الدكتور محمد سعيد محمد، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعا ورحم سائر أموات المسلمين، ممن حملوا مشعل التنوير في هذه الأمة، والذين سكنتهم الأندلس وتاريخها وحضارتها، فسرت في أنفاسهم محبة ووصلا وبِرًّا، فتفتحت رياضها الفواحة من فَيْض نَحَائِزهم، التي كشفت الذخائر في صحبتهم لهذا التراث الأثيل، مع النخبة الأخيار من الغيارى على تراثنا الأندلسي الزاخر، أمثال الأستاذ الدكتور محمد فرج دغيم، والأستاذ الدكتور عبد الحميد الهرامة، والأستاذ الدكتور عبد الله الزيات، والأستاذ عمّار جحيدر، وغيرهم من الجلة الأفاضل، الذين بذلوا النَّفْس والنَّفِيس، لتكون هذه المجلة وغيرها من الأعمال العلمية الجادة حلقة وصل وبر لتراث أجدادنا الأبرار من علماء الأندلس، أعادها الله إلى حمى الإسلام، ذلك الفردوس الموعود الذي نستلهم منه همة الأفذاذ، ممن شيدوا الحضارة الإنسانية الخالدة، التي أظهرت أسمى معاني الإنسانية في تاريخ الأمم، في تعايشها السلمي والمجتمعي، وتفتحها الفكري الملهم، الذي انفتح على الحضارات، فصار أنموذجا فريدا، في سائر حقول العلم والأدب والمعرفة، حيث بلغوا مراتب العلا في كل الميادين التي خاضوا غمارها في المعمار والزارعة، وحرفة الأدب، والصناعة، وما زالت آثارهم شاهدة على هذا الإبداع الفكري المميز.

ولا يفوتنا في هذا المقام إزجاء الشكر وافرا لكل من أسهم في نجاح صدور هذه المجلة لترى النور من السادة العلماء الأجلاء، والباحثين الفضلاء، والمقيِّمين النبلاء، الذين نعتز ونفتخر بجهودهم المبذولة في مواصلة مسيرة الأجداد، وفتح الآفاق أمام أعين عشاق هذا التاريخ العريق، لسبر أغواره، ونفض الغبار عن كنوزه وأسراره.

رئيس التحرير

أولا: البحوث المحكّمة

رسالة
في طرق حديث النبي ﷺ
(ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ)

للقاضي أبي بكر ابن العربي المتوفى (543هـ)

دراسة وتحقيق

د. طارق ساسي الشيباني، كلية الآداب/ قسم الدراسات الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، الذين جاهدوا وصاموا، ولم يمنعهم صوم ولا سفر، من إعلاء كلمة الله في البحر والبر،...

وبعد،

فهذه رسالة قيّمة من رسائل ابن العربي التي أشار إليها في بعض كتبه، وكنت إبان تحقيقي لـ«عارضة الأحوذي» ـ في مرحلة الماجستير ـ ذكرت هذه الرسالة في مسرد مصنفات ابن العربي، وذكرت أنها مخطوطة، ولم يتسن لي الاطلاع عليها، حتى أتحفني بها مصوّرة ـ بعد زمن ـ الأستاذ الفاضل، والصديق العزيز، الدكتور محمود سلامة الغرياني، الذي صورها من المكتبة الوطنية بمدريد أثناء إيفاده للدكتوراه بإسبانيا، فاستأذنته في نسخها وتحقيقها، فأذن لي، مع رسائل أخرى للمؤلف، فجزاه الله خير الجزاء.

وأصل هذه الرسالة من مخطوطات المكتبة الوطنية بمدريد، ورقمها 5349، وهي جزء من مجموع في 37 لوحة، ويضم أيضا كتاب «قدوة الغازي» لابن أبي زَمَنِين، ورسائل أخرى لابن العربي.

تحتوي كل صفحة علىٰ 12 سطرا، كل سطر به 8 كلمات تقريبا، خطها مغربي واضح مقروء.

وهذه الرسالة من إملاءات القاضي أبي بكر ابن العربي بمدينة غرناطة، سنة 521هـ، كما هو باق في النص الذي بدأت به.

وقد قسمت البحث إلى قسمين، الأول: ذكرت فيه ترجمة المؤلف، وعرضت لهذه الظاهرة الصوتية في بعض لغات اليمن. والثاني: ذكرت فيه النص المحقق.

ترجمة القاضي أبو بكر ابن العربي:

نسبه ومولده ونشأته:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن العربي المَعَافِرِي، القاضي أبو بكر الأَنْدَلُسِيّ الإشْبِيلِي، الحافظ[1].

والمَعَافِرِي: نسبة إلى مَعَافِر، بَطْنٌ من قَحْطَان[2].

ولد ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة (468 هـ)، كما ذكر ذلك تلميذه ابن بَشْكُوَال[3].

تربى ابن العربي في صباه تربية حَسَنة، فقد كان أبوه مُقرَّبًا في بلاط الملك المُعتمِد بن عبّاد، فأخذ بحظ وافر من العلوم، حتى دخل المرابطون مدينة إشبيلية سنة 484 هـ وقوّضوا مُلْك المعتمد بن عبّاد، فخرج للرحلة إلى المشرق مع والده لطلب العلم، ولأداء فريضة الحج، وقيل غير ذلك.

بدأت رحلته يوم الأحد مستهلّ ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة[4]، ولقد سجَّل ابن العربي هذه الرحلة تسجيلا دقيقا في كتابه «ترتيب

(1) ترجمته في قلائد العقيان 692/2، ومطمح الأنفس ص 297، والغنية ص 66، وتاريخ دمشق 24/54، والصلة 558/2، وخريدة القصر ص 296، وبغية الملتمس للضَّبِّي 125/1والأعلام 230/6، ومع القاضي أبي بكر ابن العربي للأستاذ سعيد أعراب، آراء أبي بكر ابن العربي الكلامية للأستاذ عمّار الطالبي.

(2) لب اللباب في تحرير الأنساب 264/2.

(3) الصلة 559/2.

(4) الصلة 558/2.

الرحلة للترغيب في الملة»، ولكن ضاع هذا الكتاب في حياة مؤلفه، فاستدركه، وكتب خلاصة لهذه الرحلة في مقدمة كتابه «قانون التأويل»، جلت نواحي من رحلته كانت مظلمة لولاها[1].

وهذه الرحلة هي التي لقي فيها شيوخه الذي اغترف من علمهم، وقد استوعبت ذكرهم في رسالة الماجستير، وسأقتصر في هذه الرسالة على الشيوخ الذين ذكرهم في هذه الرسالة بسنده، وهم:

1ـ أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن محمد، أبو الحسين اليُوسُفِيّ الشيخ الأجلّ، الأصبهاني الأصل، البغدادي المولد[2].

ثقة جليل القدر، مرضيّ الطريقة، حسن السيرة. سمع منه بدار الخلافة في رجب سنة تسعين وأربعمائة. ذكره في العارضة، وأحكام القرآن وغيرها، ويشير إليه أحيانا بـ(ابن يوسف)، و(أبي الحسين بن عبد القادر).

ولد سنة 411 أو 412، وتوفي في شعبان سنة 492هـ، ودفن في مقابر الشهداء، ولَه إحدى وثمانون سنة، رحمه الله تعالى.

2ـ ثابت بن بُنْدار بن إبراهيم بن بُنْدار، أبو المعالي الدِّينَوَريّ الأصل، البغداديّ، المقرئ البَقّال، يعرف بابن الحَمَامِيّ[3].

(1) طبع قانون التأويل مرتين محققا من قبل الأستاذ محمد السليماني، وقد جرّد الأستاذ سعيد أعراب مقدمة قانون التأويل، وطبعها مستقلة، مع ترجمة شاملة لابن العربي، بيَّن فيها رحلته وتلاميذه وشيوخه ومروياته في كتابه النافع «مع القاضي أبي بكر ابن العربي».

(2) تاريخ الإسلام 115/34 حوادث 491ـ500، وتذكرة الحفاظ 1230/4، والإعلام بوفيات الأعلام ص 203، وسير أعلام النبلاء 163/19.

(3) المنتظم 80/10، والتقييد ص 224، وتكملة الإكمال 322/1 و545/3، والكامل في التاريخ 514/8، والمعين في طبقات المحدثين ص 146، والإعلام بوفيات الأعلام ص 205، وسير أعلام النبلاء 204/19، والعِبَر 36/2، وتاريخ الإسلام 274/34 حوادث

صالح ثقة، فاضل، واسع الرواية، أقرأ القرآن وحدّث بالكثير. سمع منه المؤلف في منْزله بالمُقْتَدِية في بغداد، يوم الجمعة في جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، وحدّث عنه.

توفي سنة 498هـ، يوم الأحد الثالث والعشرين من جمادَى الآخرة، ودفن بمقبرة باب حرب، رحمه الله تعالى.

3ـ **سَعْد بن (أبي محمد) عبد الله** بن (أبي الرَّجَاء) محمد بن علي، القاضي أبو المُطَهَّر ابن القاضي الأثِير الأصْبَهَاني.

ذكره في قانون التأويل ص 105، والقبس 1079/1، وقال: القاضي الأجلّ سعد بن عبد الله (الأبهري)، صوابه: الأثيري.

سمع وحدَّث، وكان أحد الشهود المُعَدَّلين. حج سنة 490هـ، روى عنه ابن العربي، وسمع منه في هذه الرِّحْلَةِ بنَهْرِ مُعَلَّى «مسند أبي داود الطَّيَالِسِي»[1].

ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته.

4ـ عليّ بن الحسين بن علي بن أيوب، أبو الحسن البغدادي البَزّاز. كان يسكن باب المراتب[2].

صحيح السماع، ثقة. وقال ابن العربي: ثقة عدل.

ولد في شوال، وتوفي يوم عرفة يوم الخميس سنة 492هـ، رحمه الله تعالى.

5ـ عليّ بن سعيد بن عبد الرحمن بن مُحْرِز، العلاّمة أبو الحسن العَبْدَرِيّ

491ـ500، وتذكرة الحفاظ 1232/4 و1233، وغاية النهاية 188/1، وشذرات الذهب 408/3.

(1) عارضة الأحوذي 316/13.

(2) المنتظم 42/10، وتاريخ الإسلام 130/34 حوادث وفيات 491ـ500، وسير أعلام النبلاء 145/19، والإعلام بوفيات الأعلام ص 203، والعبر 29/2، وشذرات الذهب 398/3.

الأندلسي. الفقيه الشافعي، نزيل بغداد. من أهل جزيرة مَيُورقة.

الشيخ الفقيه الأديب الإمام الزاهد، كان ظاهري المذهب، ثم حج ودخل بغداد وترك مذهب ابن حزم، وتفقه عند أبي بكر الشاشي.

روى عنه ابن العربي، وقال: تركته حيًّا ببغداد سنة 491 هـ.

صنف في المذهب والخلاف كتبا، منها: «تعليقة في مذهب الشافعي». و«مختصر الكفاية» في خلافيات العلماء.

توفي في جمادى الآخرة سنة 493هـ، رحمه الله تعالى.

6ـ المُبارك بن عبد الجبّار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسين البغدادي الأزدي الصَّيْرفي القَطِيعِي الحنبلي، الشيخ الصالح، يعرف بـ«ابن الطُّيُوري»، و«الحَمَامِي»[1].

مُحَدِّثٌ مُكْثِرٌ، ثقة ثَبْتٌ فَهِمٌ، ولم يَلْتَفِتِ العلماء إلى تضعيف المؤتمن السَّاجِي له. سمع منه ابن العربي في منزله بالقَطِيعَةِ من الجانب الغربيِّ بمدينة السلام إذنًا، كما سَمِعَ منه روايته لـ«جامع الترمذي» تامَّةً، و«سُنَن الدَّارَقُطْنِيِّ»، وغيرهما.

توفي سنة 500هـ يوم الإثنين النصف من ذي القعدة، ودُفِن بمقبرة باب حرب، رحمه الله تعالى.

7ـ محمد بن سَعْدون بن مُرَجَّى بن سَعْدُون، الإمام الشيخ الحافظ أبو عامر القُرَشِيّ العَبْدَرِيّ المَيُورقيّ المغربيّ، نزيل بغداد. أصله من بَرْقة[2].

كان من بحور العلم لولا تجسيم فيه، ظاهري المذهب. وكان الحافظ ابن

(1) المنتظم 92/10، والتقييد لابن نقطة ص 438 و439، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد للدمياطي ص 223ـ226، وبرنامج المجاري ص 115، وفهرسة ابن خير 139/1، وميزان الاعتدال 15/6، وسير أعلام النبلاء 213/19.

(2) الصلة 534/2، والمنتظم 241/10 و42، ومعجم البلدان 285/5 و286، وتاريخ دمشق 59/53، وتكملة الإكمال 244/4، وسير أعلام النبلاء 579/19.

عساكر ـ تلميذه ـ سَيِّء الرأي فيه، لأشياء رآها منه.

وصفه ابن العربي بالثقة والحفظ. وقال فيه أيضا: لم أر ببغداد أنبل منه.

ولد بقُرْطُبة، وتوفي يوم الأحد 524هـ، ودفن يوم الإثنين السادس والعشرين من شهر ربيع الأول، ودفن بباب الأَزَج بمقبرة الفيل.

8ـ محمد بن موسى بن عَمّار، أبو عبد الله المَيُورْقِيّ الكَلاعِيّ الفقيه. من أهل مَيُورْقَة، ونزل بِجاية[1].

روى عنه ابن العربي ببجاية في رحلته إلى المشرق سنة 485 هـ، وقال عنه: مشارك في معارف وحديث ومسائل وأدب، وربما كانت عنده في الأصول إشارة لا تومئ إلى المراد، منسوجة على منوال الباجي ونظرائه[2].

كان عالِمًا متفننا، ولَه قصيدة طويلة على رَوِيّ النون، في السنة والآداب الشرعية والديانات، يوصي بها ابنه حَسَنا، حدث بها عنه ابن العربي.

ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته.

9ـ محمد بن الوليد بن محمد بن خَلَف بن سليمان بن أيُّوب. الأستاذ أبو بكر القُرَشِيّ الفِهْري الطُّرْطُوشِي الأندلسي، الفقيه المالكي الزاهد، المعروف بابن أبي وَنْدَقَة[3].

روى عنه ابن العربي وبه تفقه. وصفه ابن العربي بالعلم والفضل والزهد في الدنيا. لقيه ابن العربي مرتين؛ الأولى ببيت المقدس، والثانية بمصر عند قفوله لبلده. من تصانيفه: «سراج الملوك ـ ط» وغيره.

(1) تكملة الصلة 403/1 وفيها: محمد بن عمّار، وفي ترتيب المدارك 159/8: محمد بن موسى بن عمار.

(2) ذكره ابن العربي في العارضة 179/3 و64/5 و39/6، وفي قانون التأويل ص 80.

(3) الصلة 545/2، وبغية الملتمس للضبي 175/1، والغنية ص 62، ووفيات الأعيان 262/4، والتقييد ص 117، ومعجم البلدان (طرطوشة) 34/4، وتذكرة الحفاظ 1271/4، وسير أعلام النبلاء 490/19، والديباج المذهب 244/2.

روى له في هذه الرسالة حديثا واحدا من طريقه فقال: بقوله: الشيخ الفقيه الإمام الزَّاهِد أبو بكر محمد بن الوليد الفِهري المالكي بالمسجد الأقصى ـ طَهَّره الله ـ سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، قرأته عليه.

توفي سنة 520هـ ليلة السبت لأربع بقين من جمادَى الأولى، وقيل في شعبان، بثغر الإسكندرية، عن سبعين سنة، رحمه الله تعالى.

10ـ **هبة الله بن أحمد بن محمد** بن هبة الله بن علي بن فارس، أبو محمد الأمين، الأنصاري الدِّمَشْقِي الشيخ الأمين الحافظُ المُعَدِّل، المعروف بابن الأَكْفَاني[1].

مكثر، ثقة، حافظ، كتب ما لم يكتبه أحد من أبناء جنسه بالشام ... وكان تاريخ الشام. روى عنه ابن العربي بدمشق في جامعها، في شهر ذي الحِجّة من سنة إحدى وتسعين وأربعمائة. من مصنفاته: «جامع الوفيات».

توفي في سادس المحرّم، سنة 524هـ رحمه الله تعالى.

تلاميذه:

عاد ابن العربي إلى بلده إشبيلية من رحلته سنة 495[2]، التي استغرقت عشرة أعوام، وقد تزيد أشهرا[3]، وكان أهلها له منتظرين، «فحَلَّها والنفوس إليه

(1) التقييد ص 474، وتكملة الإكمال 149/1، وسير أعلام النبلاء 576/19، وتذكرة الحفاظ 1275/4.

(2) الغنية ص 68، وطبقات المفسّرين للداودي 168/2.
وذكر ابن بشكوال في الصلة 558/2 أنه رجع سنة ثلاث وتسعين، فلعله يقصد ابتداء عودته من الإسكندرية بعد وفاة والده، لا تاريخ وصوله إلى بلده إشبيلية. أما ما ذكره العماد الأصفهاني في الخريدة ص 296 أنه رجع سنة 507. وكذا ما قاله الضبي في بغية الملتمس 126/2 أنه رجع سنة 512، فقولان شاذان لا يعوَّل عليهما.

(3) في بغية الملتمس 126/2: أن القاضي أبا القاسم عبد الرحمن بن محمد رحل إلى قرطبة للسماع عن ابن العربي فلما أراد الانصراف قال له ابن العربي: «ما هذا القلق ؟ أقم

متطَلِّعة، ولأنبائه متسمِّعَةٌ، فناهيك من حُظْوَةٍ لَقِيَ، ومن عِزّة سُقِي، ومن رِفْعَةٍ سما إليها ورَقِي»[1]، فجلس للتدريس والإفتاء والمناظرة والتأليف.

سمع من ابن العربي الكثير وقد أحصيتهم في رسالة الماجستير فأربو على الثلاثمائة تلميذ، من أشهرهم:

1ـ القاضي الضابط الأجَلّ: عِيَاض بن موسى اليَحْصُبِي، المتوفى 544هـ، صاحب «الشفاء»، الذي قيل فيه: «لولا عِيَاضٌ ما عُرِف المغرب».

2ـ ابن بَشْكُوَال، أبو القاسم خَلَف بن عبد الملك، الأندلسي القرطبي، صاحب كتاب «الصِّلَة في تاريخ أئمة الأندلس». وشهرتهما تغني عن الإحالة إلى ترجمتهما، رحمهما الله تعالى.

أقوال العلماء فيه:

لقد أشاد بابن العربي أساتذتُه قبل تلاميذه، لما رأوا فيه من توقد الذهن، والذكاء الفطري، وأذكر شهادة شيخه حجة الإسلام الغزالي فيه حيث قال: «أبو بكر ابن العربي قد أحرز من العلم في وقت تردده إِلَيَّ ما لم يحرزه غيره مع طول الأمد، وذلك لما خُصَّ به من ثقابة الذِّهن، وذكاءِ الحِسِّ، واتّقادِ القريحةِ، وما يخرج من العراق إلا وهو مستقلٌّ بنفسه، حائزٌ قَصَبَ السَّبْقِ بين أقرانِهِ»[2].

مؤلفاته:

ترك لنا ابن العربي تراثا قيما في الفقه وأصوله والحديث واللغة بل وقصائد شعرية، استوعبتُها في مقدمتي الدراسية لتحقيق «عارضة الأحوذي»، وهذه بعض مؤلفاته التي تمثل أعلاقًا أندلسية ـ كما سماها صديقنا الدكتور عبد الله التوراتي المغربي ـ طبعت بأخرة في دار الحديث الكتانية، منها:

حتى يكون لك في رحلتك عشرة أعوام كما كان لي». وقال أيضا: «فكنت فيها نحو الأحد عشر عاما كأني في أهلي ومالي» سراج المريدين 424/4.

(1) مطمح الأنفس ص 298 و299.

(2) شواهد الجلة-خ ص 132.

1. **الأَمَدُ الأَقْصَى في شَرْح أسماء الله الحسنى وصِفاته العُلَى**. طبع في مجلدين سنة 2015م.
2. **سِراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات والمقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية.** وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير. طبع سنة 2017م في ست مجلدات، وهو غير «سراج المهتدين» الذي حققه الشيخ بوخبزة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
3. **الكتاب المتوسط في الاعتقاد والردّ على من خالف السنّة من ذوي البِدَع والإلحاد**. طبع في مجلد سنة 2015م.

وله غير ذلك مما هو مسطور ومشهور، زادوا على المائة.

وله شعر حسنٌ على طريقة الفقهاء، ذكرت كتب التراجم بعضه، وُصِف بأنه فصيح بليغ أديب شاعر، وشعره رائق[1]، جمعت ما اطلعتُ عليه في مقدمة رسالة الماجستير.

وفاته:

وبعد عمر قضاه ابن العربي ـ بعد عودته من الرحلة ـ في التدريس والتأليف والإفادة، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في شهر ربيع الأول[2] سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (543 هـ)، عند منصرفه من مراكش بعد أداء البيعة لعبد المؤمن بن علي صحبة وفد إشبيلية ـ بعد أن انتظروه عامًا أو أزيد ـ بموضع يقال له «مَغِيلة»، أو «رأس الماء»، وحُمِل إلى فاس، حيث دفن من الغد وقبره مشهور معروف بفاس[3].

(1) الغنية ص 68، وبغية الملتمس 125/2، والوافي بالوفيات 330/3، وسير أعلام النبلاء 199/20.

(2) وقيل في ربيع الآخر.

(3) الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام 102/4، ومع القاضي أبي بكر ابن العربي ص 120، ومقدمة قانون التأويل (الطبعة الأولى) ص 223 و224.

هل الصوم في السفر أفضل أو الفطر:

تعرض العلماء لهذه المسألة في مصنفاتهم الفقهية، بل إن ابن العربي تعرض لها بشيء من التفصيل في كتبه الأخرى، فقد نقل أقوال العلماء في المسألة فقال: «الصَّوْمُ خَيْرٌ مِنَ الفِطْرِ فِي السَّفَرِ قَالَهُ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الفِطْرُ أَفْضَلُ، وَلِعُلَمَائِنَا مِثْلُهُ، وَلَهُمْ قَوْلٌ ثَالِثٌ: إنَّ الفِطْرَ فِي الغَزْوِ أَفْضَلُ؛ وَتَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ بِالحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ». وَصَحَّ أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الفِطْرُ فِي السَّفَرِ ... ».

ثم قال: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ، لِعُمُومِ قوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 183]؛ وَأَمَّا فِطْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «إنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ الصِّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِطْرَك، فَأَفْطَرَ». وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ شَقَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَلَهُ الفِطْرُ»[1].

وأورد المسألة في «عارضة الأحوذي» في كتاب الصيام في (أبواب الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ)، حديث الترمذي رقم 710، عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الفَتْحِ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الغَمِيمِ[2]، وصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ الصِّيَامُ، وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ العَصْرِ فَشَرِبَ، وَالنَّاسُ ينَظْرُونَ، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ، وَصَامَ بَعْضُهُمْ، فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ: أُوْلَئِكَ العُصَاةُ». حسن صحيح[3].

وقال بعدها: «قد بينا القولَ في الصيامِ في السَّفَرِ في «الأَحْكَامِ» بما اقْتَضَاهُ ظاهرُ القُرْآنِ، وبينَّاهُ في «المَسَائِلِ» بما اقْتَضَتْهُ»[4].

وبين أحاديث الصوم في السفر، وقال إن أمهاتها أربعة، وذكرها. ومنها

(1) أحكام القرآن 115/1.
(2) اسم وَادٍ بين مكة والمدينة، أمام عُسْفان بثمانية أميال. انظر مراصد الاطلاع 1153/3.
(3) أخرجه مسلم (1114).
(4) عارضة الأحوذي 246/3- 249 (تحقيق محمد أبوعجيلة).

الحديث الذي شرحه في هذه الرسالة بنصه من طريق شيخه محمد بن سعدون الحافظ.

وأورد أيضا اختلاف الفقهاء في الفطر والصوم في السفر، فقال:

«اخْتَلَفَ النَّاسُ، فمِنْ قائلٍ: الفِطْرُ في السَّفَرِ أَفْضَلُ، لأن ذلك كان آخِرَ الأَمْرَيْنِ من رسولِ لله ﷺ فِعْلاً، وثَبَتَ قَوْلاً: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ». ومنهم مَن قال: الصومُ أفضلُ، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة الآية 183] ، ولأن النَّبِيَّ ﷺ لم يَعْرِضْ للصَّوْمِ بِنَهْيٍ، وإنما أَبَاحَ الفِطْرَ رُخْصَةً، والعَزيمةُ أَمْضَى وأَفْضَلُ»[1].

وقيل: إن الصوم أفضل لمن قوي عليه، والفطر أفضل في حالة الغزو، أو الاستعداد للقاء العدو.

قال ابن العربي: «قولُه: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ في السَّفَرِ»، لِمَنِ انْتَهَى إلى تلك الحَالَةِ من التَّظْلِيلِ عليه، أو لِمَنْ خافَ أن يَصِلَ إليه ... وقيل: مَعْنَاهُ ليس من البِرِّ الكَامِلِ[2] الذي يُرْغَبُ فيه كُلَّ الرَّغْبَةِ، حتى يُتَحَامَلَ فيه عَلَى النَّفْسِ»[3].

الفطر بعد التلبس بالصوم:

يجوز في السفر لمن صام أن يفطر إذا عرض له أمر منعه من مواصلة صومه، من مرض، أو نحوه.

ولذلك قال ابن العربي: «في فِطْرِ النَّبِيِّ ﷺ في السَّفَرِ بَعْدَ التَّلَبُّسِ بالصَّوْمِ، دليلٌ عَلَى أَنَّ المُسَافِرَ إذا شَرَعَ في الصَّوْمِ جَازَ له الفِطْرُ، وكذلك كان النَّاسُ صَائِمِينَ، وأُذِنَ لهم في الفِطْرِ مَن قَدَرَ ومَن لم يَقْدِرْ، وكان هذا ـ كما قال ابنُ شِهَابٍ ـ آخِرَ الأَمْرَيْنِ من رسولِ الله ﷺ في تِلْكَ الغَزْوَةِ، وكان هذا يكونُ حُجَّةً لو لم يَقْصِدْ به مَقْصِدَ الرِّفْقِ والتَّقَوِّي للعَدُوِّ، كما جاءَ في الحديثِ الصَّحِيحِ أنه قال:

(1) عارضة الأحوذي 249/3 (تحقيق محمد أبوعجيلة).
(2) مختصر المنذري، وحاشية ابن القيم عليه 286/3.
(3) عارضة الأحوذي 250/3 (تحقيق محمد أبوعجيلة).

«تَقَوُّوا لِعَدُوِّكُمْ». وَنَعَمْ، الفِطْرُ حِينئَذٍ أَوْلَى»[1].

وقال أهل الظاهر: إن الصوم في السفر معصية[2]، فرد عليهم المؤلف بقوله: «وأما مَن قال: إنَّ الصَّوْمَ في السَّفَرِ مَعْصِيَةٌ، فَمُنَاظَرَتُهُ عندي مَعْصِيَةٌ»[3].

ومذهب ابن عباس أن المرء على التخيير بين الفطر والصوم، فقال: «قَدْ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ»[4]. وفي الصَّحِيحِ عن أَنَسٍ: «كنا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعِبِ الصائمُ عَلَى المُفْطِرِ، ولا المُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ»[5].

وعن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَمَضَانَ، فَأَفْطَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصُمْتُ، وَقَصَرَ وَأَتْمَمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي وَأُمِّي، أَفْطَرْتَ وَصُمْتُ، وَقَصَرْتَ وَأَتْمَمْتُ. فقال: أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ»[6].

قال الحافظ ابن حجر: «فالحَاصِلُ أَنَّ الصَّوْمَ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ منَ الفِطْرِ، والفِطْرُ لِمَنْ شَقَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ أو أَعْرَضَ عَنْ قَبُولِ الرُّخْصَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ، وأَنَّ مَنْ لم يَتَحَقَّقِ المَشَقَّةَ يُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ ... وذَهَبَ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ ـ ومِنْهُمْ مالِكٌ والشَّافِعِيُّ وأبو حَنِيفَةَ ـ إلى أَنَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ ولمْ يَشُقَّ علَيْهِ، وقال كَثِيرٌ مِنْهُمْ: الفِطْرُ أَفْضَلُ عَمَلًا بالرُّخْصَةِ، وهو قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ وأَحْمَدَ وإِسْحَاقَ، وقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مُخَيَّرٌ مُطْلَقًا، وقَالَ آخَرُونَ: أَفْضَلُهُمَا أَيْسَرُهُمَا، لقَوْله تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: 184]، فَإِنْ كَانَ الفِطْرُ أَيْسَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ أَفْضَلُ في حَقِّهِ، وإِنْ كَانَ الصِّيَامُ أَيْسَرَ، كَمَنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَيَشُقُّ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فالصَّوْمُ في حَقِّهِ أَفْضَلُ، وَهُوَ قَوْلُ عمر بن عبد العَزِيز واخْتَارَهُ ابن

(1) عارضة الأحوذي 251/3 (تحقيق محمد أبوعجيلة)، وانظر القبس 495/2.
(2) انظر المحلى 243/6.
(3) عارضة الأحوذي 251/3 (تحقيق محمد أبوعجيلة).
(4) متفق عليه.
(5) متفق عليه.
(6) أخرجه الدارقطني 188/2، والبيهقي 142/3.

المُنْذِرِ»[1].

الظاهرة الصوتية (ام) الحِمْيرية:

يعرض المؤلف إلى ظاهرة صوتية لغوية قديمة منتشرة في أجزاء من اليَمن وتِهامة وعَسِير وجَازان، وهي قلب وإبدال اللام في «ال» التعريف الشمسية والقمرية، «ميما»، وتسمى «ام» الحِمْيَرِيّة، وتعتبر من لهجات اللغة العربية القديمة، ويطلق عليها طُمْطُمانية حِمْيَر، ويعدها البعض من عيوب الفصاحة.

قال ابن قتيبة: «الطُمْطُمَانِيّة والطمطمانة للعَجَم، يُقَال: طَمْطَمَ بِالفَارِسِيَّةِ، شَبَّه بِهِ كَلَام حِمْيَر؛ لِكَثْرَة مَا فِيهِ من الأَلْفَاظ المُنكرَة عِنْد العَرَب»[2].

وقد نقل الجاحظ أنَّ أفصح الناس «قوم ارتفعوا عن لَخْلَخَانِيّة العِراق، وتَيَامنوا عن عنعنة تَمِيم، وتَيَاسَرُوا عن كَسْكَسَة بَكْر، ليس لهم غَمْغَمَة قُضَاعة، ولا طُمْطُمَانِية حِمْيَر»[3].

وطُمْطُمَانية حِمْيَر، هي في الأصل تعود إلى مملكة حمير القديمة. فهي من الخصائص اللغوية للعربية الجنوبية التي نفذت إلى العربية، ومن أمثلتها:

ـ حديث أبي هُرَيْرَة أنه دخل على عُثمان ـ وهو مَحْصُورٌ ـ فقال له: طاب امْضَرْبُ. فأمره عثمانُ أن يُلْقِيَ سِلاحَه. قال الأصمعي: أراد: طاب الضَّرْب: يعنى أنه قد حَلّ القتال[4].

ـ ومنه قول بُجَيْر بن عَنَمَة الطّائِي: [منسرح]

(1) فتح الباري 4183/4، وانظر حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود 284/3 ـ 290.
(2) غريب الحديث له 406/2.
(3) البيان والتبيين 212/3 و213، والكامل في اللغة والأدب 165/2 باختلاف يسير. واللَخْلَخَانِيّة: العُجْمة في المنطق، والعَنْعنة: قولهم في موضع «أنْ»: «عن». والكَسْكَسة: أن يجعل بعد كاف المذكر أو مكانها سينا. والغَمْغَمة: كلامٌ غير بيِّنٌ. مجالس ثعلب ص 80، خزانة الأدب 464/11 و465.
(4) غريب الحديث لابن سلام 216/5 و217.

ذاكَ خَلِيلِي وذُو يُعاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْ سَهْمِ وام سَلِمَهْ

يريد: بالسَّهْمِ والسَّلِمَةِ.

والسَّلِمَةُ، واحدةُ السِّلامِ: وهي الحِجارةُ الصَّغِيرةُ[1].

ـ ومنه قولهم: طاب ام هواء، أي: طاب الهواء.

ولا تزال لذلك بقية في لهجتنا الليبية فنقول: امبارح، وأول امبارح، بدل: البارحة.

وهذا أوان الشرع في تحقيق رسالة ابن العربي.

(1) المصدر السابق والصفحة، وتاج العروس 373/32 و374.

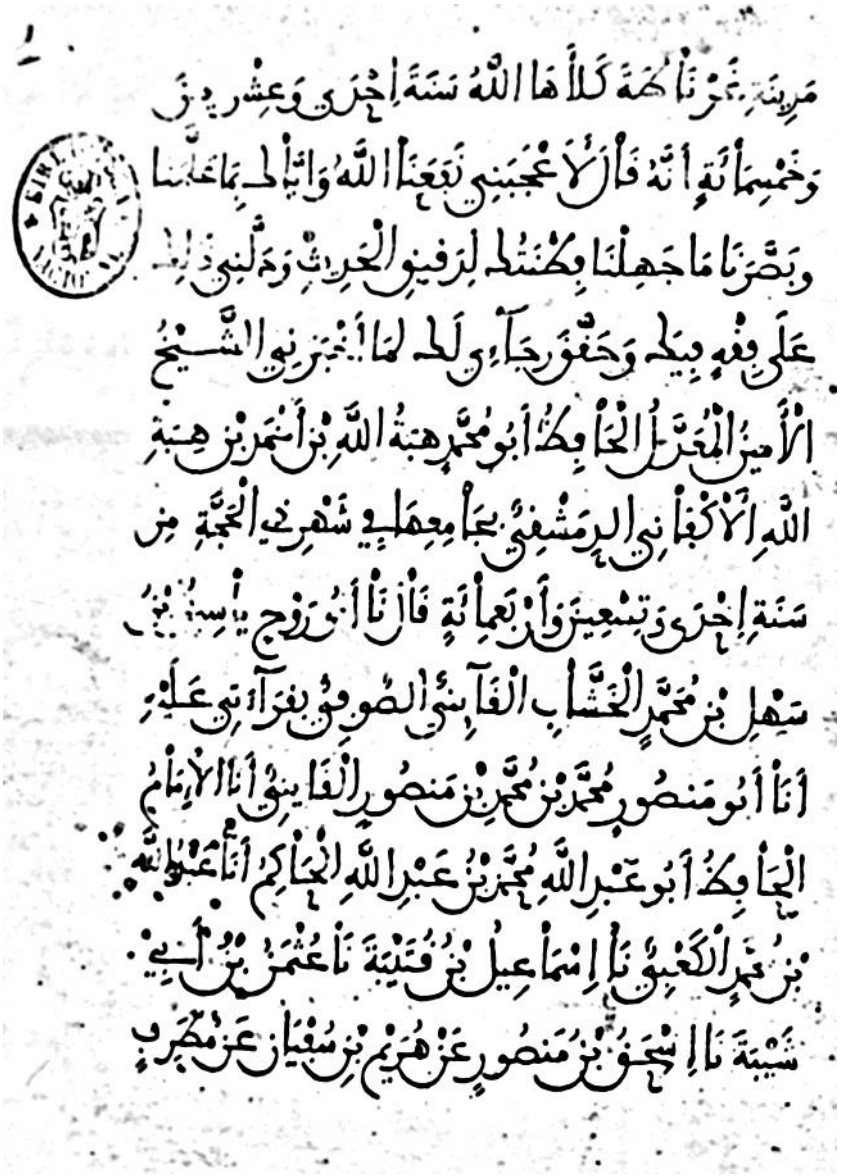

الصفحة الأولى من المخطوط، وفيها نقص من بداية الكلام،
لعله في الصفحة الناقصة التي قبلها

[رسالة في طرق حديث النبي ﷺ: «ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

(1).....

..... مدينة غرناطة كلأها الله، سنة إحدى وعشرين وخمسمائة أنه قال:

لأعجبني ـ نفعنا الله وإياك بما عَلَّمَنا، وبَصَّرنا ما جَهِلْنا ـ فِطْنَتُكَ لِدَقِيقِ الحديث، ودَلَّنِي ذلك علىٰ فِقْهٍ فيك، وحَقَّقَ رجائي لك، لما أخبرني الشيخ الأمين المعدِّلُ الحافظُ أبو محمد هِبَةُ الله بن أحمد بن هِبَةِ الله الأَكْفَانِيّ الدمشقي بجامعها، في شهر ذي الحِجّة من سنة إحدى وتسعين وأربعمائة قال، حدثنا أبو رَوْح ياسين بن سَهْل بن محمد الخَشّاب القَائِنِيّ الصُّوفِيّ بقراءتي عليه(2)، أخبرنا أبو منصور محمد بن محمد بن منصور القَايِنِيُّ(3)، أخبرنا الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ الكَعْبِيُّ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بنُ قُتَيْبَةَ، حدثنا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حدثنا إِسْحَاقُ بنُ مَنْصُورٍ، عن هُرَيْمِ بنِ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، [/1و] عَنْ سُوَادَةَ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَن أَبِي جَعْفَرٍ ـ وَهُوَ محمد بن عَلِيٍّ البَاقِرُ

1) هذه بداية المخطوط، ولا أدري هل أصلها مفقود، أو التصوير ناقص، يسر الله العثور علىٰ نسخ أخرى.

2) شيخ الصُّوفيّة ببيت المقدس طوَّفَ البلاد. سمع أباه وأبا الحسن ابن الطّفّال، ورَشَأ بْن نَظِيف، وطبقتهم. روى عنه: هِبة الله ابن الأكفانيّ، وأبو المعالي مُحَمَّد بنُ يحيى القُرَشِيّ، وإسماعيل بن أبي سعد النَّيْسابوريّ، وغيرهم. توفي في الثامن عشر من ذي الحجة سنة 491هـ. وكان كبير القَدْر، زاهدًا. تاريخ دمشق 36/64 و37، وتاريخ الإسلام 714/10 و715.

والقَائِنِيّ (ويقال بياء بدل الهمزة): نسبة إلى «قَائن» بلدة قريبة من طبس بين نيسابور وأصبهان، خرج منها جماعة من المحدثين قديما وحديثا. الأنساب 314/10، ومعجم البلدان 306/4.

3) تاريخ دمشق 429/5 و126/60، وفي: 137/8 و50/10 و293/14، و20/38 و441/45 وغيرها، وتاريخ حلب 2739/6: محمد بن أحمد.

ـ قَالَ: «مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ بَصَرُهُ بِالحَدِيثِ، أَوْ فِطْنَتُهُ لِلْحَدِيثِ»[1].

وتعيَّن عليَّ ـ والحالة هذه ـ أن أُنهِيَ إليك ما بلغني، اشتمامًا لِمَا توسَّمْتُه، واغتنامًا لما تظنّيْتُه[2]، إذ حدثني الشيخ الحافظ أبو عامر محمد بن سَعْدون العَبْدَريّ من لفظه، وكتَبَه لي بخطه قال، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبي نَصْر، أخبرنا أبو عليّ إسماعيل بن أحمد بن الحَسَن بن علي البَيْهَقِيّ، أخبرنا أبي، أخبرنا الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُويَه بن نُعَيْم الحافظ الضَّبِّي.

[ح] وحدثني محمد بن سَعْدُون قال، أنا الحُمَيْديّ، أخبرنا أبو زكريّاء عبد الرَّحيم بن أحمد البخاريّ الحافظ، عن الحاكم أبي عبد الله النَّيْسابُوري، حدثنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَهْلٍ البَغْدَاذِيُّ، [حدّثَنَا][3] بُكَيْرٌ الحَدَّادُ بِمَكَّةَ، حدثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، حدثَنَا عَبْدُ الجَبَّارِ بنُ عَاصِمٍ، حدثَنَا [هِلالُ][4] بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَن إِبْرَاهِيمَ بنِ أَبِي عَبْلَةَ قال، حدثنا عُقْبَةَ بنِ وَسَّاجٍ، عنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قال، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ قَوْلِي ثُمَّ لَمْ يَزِدْ فِيهِ». وذكر الحديث[5].

وقد كان ينبغي أن أَفْطِمَ عنه العَائِمَ[6] إليه، وأخْطِمَ دُونه القائم عليه، لِمَا

1) المدخل إلى كتاب الإكليل 28/1.

2) أي: حَسِبْتُهُ، وأبدل من إحدى نونيه ياء. شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي 53/2.

3) لا توجد في الأصل، وزيدت من (المدخل إلى الصحيح).

4) في الأصل: هانئ. تحريف والصواب من (المدخل).

5) المدخل إلى الصحيح 85/1.

6) العَائِمُ: من اشتدت شهوته للبن جدا. يقال: عَامَ إلى اللَّبَنِ يَعِيمُ ويَعَامُ عَيَمًا وعَيْمَةً، فهو عائمٌ. قال الشاعر:

ولكنّنا يا أمَّ عمروٍ نَديمُنا بمنزلةِ الرّيَّانِ ليسَ بعائمِ

الأضداد لابن الأنباري ص 332 و333، ودلائل الإعجاز 14/1، وتاج العروس (عيم)

ظهر لي من نكير الجاهلين علينا في حديث كَعْب بن عاصم الأشعريّ: «لَيْسَ مِنَ امْبرِّ امصَوْمُ في امْسَفَر»، ما دلّ علىٰ سوء سَخِيمَتِهِمْ، ومن نَفْيِهِمْ للرواية، ما حقَّقَ جهالَتَهُم وحَسَارتهم، حتى قَسَتْ قلوبُهم، وعَسَتْ[1] نُفوسُهم.

لا سيما وقد أخبرني الشيخ الصالح أبو الحُسَين المُبارك بن عبد الجَبّار بن أحمد بن القاسم الأَزْدِي في منزله بالقَطِيعَةِ [/] من الجانب الغربيِّ بمدينة السلام إذنًا قال، حدثنا أبو الحَسَن علي بن أحمد الفَالي[2]، بقراءتي عليه فَأَقَرَّ به قال، أخبرنا القاضي أبو عبد الله أحمد بن إسحاق بن خَرْبان النَّهَاوَنْدِيّ، أخبرنا القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ بن السَّرَّاجُ، حدثنا الحَسَنُ بنُ مُكْرَمٍ، حدثنا الحَسَنُ بنُ قُتَيْبَةَ، حدثنا عِيسَى بنُ المُسَيَّبِ [البَجَلِيُّ][3] قَالَ، سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ يَقُولُ: «لَا تُحَدِّثِ النَّاسَ بِأَحْسَنِ مَا عِنْدَكَ، فَيَرْفُضُوكَ»[4].

وما مَثَلي ومَثَلُهُم ـ والأمثالُ تُبَيِّن المعاني المشكِلَةَ، وتفتحُ الأفئدةَ المقفلةَ ـ إلا كما أخبرني أبو الحُسَين بن أبي القاسم[5] إذنًا[6]، أخبرنا علي بن أحمد، حدثنا

163/33.

1) أي: غَلُظت. الغريب المصنف 78/1.

2) نسبة إلى (فَالَة) بلدة قريبة من إِيْذَج من بلاد خُوزستان، ينسب إليها أبو الحسن عليّ بن أحمد الفالي المؤدّب. توفي 448هـ. معجم البلدان 232/4، وتاريخ الإسلام 711/9.

3) في الأصل: البلخي. تحريف، والصواب من (المحدث الفاصل) وترجمته في تاريخ الإسلام 180/4 وغيره.

4) المحدث الفاصل ص 561.

5) أبو الحُسَين المُبارك بن عبد الجَبّار الأَزْدِي، المذكور في السند السابق. وفي الأصل: الحسن، والصواب ما أثبت.

6) الإذن: من صيغ أداء الحديث، تُستخدم لرواية ما تحمّله الراوي من الأحاديث عن طريق الإجَازَة، كقول الراوي: أخبرني فلان إذنًا، وأعْلَاهَا الإجَازَةُ لِكُتُبٍ مُعَيَّنَةٍ وأحَادِيثَ مُخَصَّصَةٍ مُفَسَّرَةٍ إمَّا في اللَّفْظِ والكُتُبِ أو مُحَالٌ على فَهْرَسَةٍ حَاضِرَةٍ أو مَشْهُورَةٍ. انظر أنواعها وجوازها، كتاب الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع ص 88 و132.

أحمد بن إسحاق، حدثنا ابنُ خلاّد، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ [رَوْحَانَ][1] ـ وَكَانَ على المَظَالِمِ بالأَهْوَازِ سَنَةَ إِحْدَى وتِسْعِينَ ومائَتَيْنِ ـ وعَبْدُ اللَّهِ بنُ عَلِيٍّ [/] بنِ مَهْدِيٍّ وغَيْرُهُمَا قَالُوا، أخبرنا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ إِدْرِيسَ قال: «سُئِلَ الأَعْمَشُ عَن حَدِيثٍ فَامْتَنَعَ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ، فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى اسْتَخْرَجُوهُ مِنْهُ، فَلَمَّا حَدَّثَ بِهِ ضَرَبَ مَثَلًا فَقَالَ: جَاءَ قَفَّافٌ[2] إِلَى صَيْرَفِيٍّ بِدَرَاهِمَ يُرِيهِ إِيَّاهَا، فَوَزَنَهَا، فَوَجَدَهَا تَنْقُصُ سَبْعِينَ دِرْهَمًا، فَأَنْشَأَ يَقُولُ:

عَجِبْتُ عَجِيبَةً مِنْ ذِيبِ سَوْءٍ ... أَصَابَ فَرِيسَةً مِنْ لَيْثِ غَابِ
فَقَفَّ بِكَفِّهِ سَبْعِينَ مِنْهَا ... تَنَقَّاهَا مِنَ السُّودِ الصِّلَابِ
فَإِنْ أُخْدَعْ فَقَدْ يُخْدَعْ وَيُؤْخَذْ ... عَتِيقُ الطَّيْرِ فِي جَوِّ السَّحَابِ»[3]

وعلى هذه الحالُ وإن كَثُرَ المُحَالُ[4]، وجَدَّ بِكَ المِحَالُ[5]، فإني سَأَسْرُدُ لك هذا الحديثَ، وأَسْتَوْفِي معك فيه النَّجِيثَ[6].

كنتُ أسمع ببغداذ على ابن أيّوب كتاب «مسند الحُمَيْدي» في جملةٍ من الأصحاب النُّجباء، وبالحضرة الشيخ الحافظ [/] أبو عامر محمد بن سَعْدون العَبْدَرِيّ، ولم يكن ذلك الوقتَ بها أحفظُ منه، حتى انتهى السماعُ إلى حديث كَعْبِ بن عاصِم المذكور منه، فقرئ عليه ـ وأنا أسمع ـ قيل له: أخبركم أبو طاهر عبد الغفّار بن محمد المؤدِّب، حدثنا أبو عليّ [ابن] الصَّوّاف[7]، أخبرنا بِشْر بن

1) في الأصل: رُومَانَ. تحريف، والتصويب من المحدث الفاصل ص 579.
2) القَفَّافُ: الذي يَسْرِقُ الدراهم بين أصابعه. وقد قَفَّ يَقُفُّ. الصحاح (قفف) 1418/4، وتاج العروس (قفف) وأتى بقصة الأعمش 274/24.
3) المحدث الفاصل ص 579 و580، وتاريخ بغداد 376/13.
4) المُحَالُ: الباطلُ وما لا حَقِيقَةَ لهُ ولا ثُبُوتَ. النظم المستعذب في غريب ألفاظ المهذب 179/1، وقد يكون من المِحَال: بمعنى الكَيْد والمَكْر. تهذيب اللغة 63/5.
5) المِحَالُ: الجِدالُ؛ مَاحَلَ أي: جادَل. لسان العرب (محل) 620/11.
6) النَّجِيثُ: السِّرّ الخفيّ، من المجاز. تاج العروس (نجث) 371/5.
7) محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق، أبو علي ابن الصَّوّاف، محدّث بغداد. توفي 359هـ.

موسى، حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حدثنا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ، أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ صَفْوَانَ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ». قال سُفْيَانُ: وذُكِرَ لي أَنَّ الزُّهْرِيَّ كانَ يَقُولُ ولَمْ أَسْمَعْهُ أنا: لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ[1].

فوقعت لنا هذه الألفاظ في هذا الكتاب مقطوعةً كما ترى، فأردنا أنْ نَجِدَهَا متصلةً، فباحثْنَا عنها من رَجَوْنا منه علمًا فيها، حتى **حدَّثني محمد** بن سَعْدُون المذكور، حدثنا [/] أبو منصور بن محمد بن علي المالكي[2] وسألتُهُ عنه فأملاهُ عَلَيَّ قال، أخبرنا أحمد بن محمد الكَرْخِي[3]، أخبرنا عيسى بن علي بن عيسى، حدثنا عبد الله بن محمد البَغَوِيّ، حدثني ابن زَنْجُوَيَةَ، حدثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْرِيِّ، عن صَفْوَانَ بنِ عبد الله بن صَفْوَانَ، عن أُمِّ الدَّرْدَاء، عن كَعْبِ بن عاصِم، أن النبي ﷺ قال: «**ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَر**»[4].

و**بهذا الإسناد** قال: حَدّثنا البغويُّ، حدثنا هارونُ بن عبد الله، حدثنا وَهْبُ بنُ جَرِير، حدثنا أبي قال، سمعتُ النُّعْمانَ يحدِّثُ، عن الزُّهْرِي، عن صَفْوَانَ بن عبد الله، عن أُمِّ الدَّرْدَاء، عن كَعْبِ بن عاصِم الأَشْعَرِيّ قال، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصَوْمُ في امْسَفَر»[5].

قال لي محمد بن سَعْدون: هذان الإسنادان صحيحان، والحديث محفوظٌ صحيحٌ.

تاريخ الإسلام 138/8.

1) مسند الحميدي 113/2.

2) أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن علي بن أحمد بن علي بن شُهْدانْكه الشِّيحِيّ، البغدادي، الفقيه الإمام المحدث الجَوّال الصدوق، المتوفى 489هـ. سير أعلام النبلاء 152/19 و153.

3) لم أتثبته.

4) معجم الصحابة للبغوي 246/4، وانظر عارضة الأحوذي 246/3.

5) المصدر السابق 247/4.

قلتُ: ثمّ تفقّدتُ [/] بعد ذلك طُرُقَهُ، وتَقَصَّيْتُ رُوَاتَهُ، فقيَّدْتُ منها جُمَلًا، سَطَّرْتُ لك بعضها بحسب عُجَالَةِ الحال، واستغراق الوظائف المتعاقبة للبال، فنقول:

هذا الحديث رواه عن النبي ﷺ:

[أ] ـ أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عَمْرو بن حَرَام بن سَوَاد بن سَلِمَة، الأَنْصَارِيُّ السَّلَمِيُّ المَدَنِيّ[1].

[ب] ـ وكَعْب بن عاصِم الأَشْعَرِيّ، واخْتُلِفَ في كُنْيَتِهِ، فقيل: أبو مالك، وقيل: ليس به[2].

فأمَّا **حديث جابر** فرواه عنه: محمد بن عمرو بن حَسَن بن عليّ بن أبي طالب خاصَّةً، ورواه عنه محمد بن عبد الرحمن بن سعيد بن زُرَارة خاصة، وفي نسبه اختلاف كثير ليس هذا موضع بيانه.

رواه عنه رجلان:

[1]ـ أبو بِسْطام شُعْبة بن الحَجّاج بن الوَرْد العَتَكِي البصري الإمام، مولى عَتِيك.

[2]ـ وعُمَارة بن غَزِيّة المَازِنِيّ المَدَنِيّ.

[3]ـ ورواه عنه أيضا يحيى بن أبي كَثِير أبو نَصْر [/] الطائي مولاهم.

1) الاستيعاب 219/1، ويقال: جابر بن عبد الله بن عَمرو بن حَرام بن ثَعْلبة بن حَرَام بن كَعْب بن غَنْم بن كَعْب بن سَلِمَة. وعليه اقتصر ابن سعد في الطبقات الكبير 382/4. والسَّلَمى، بفتح السين المهملة وفتح اللام، نسبة إلى بنى سَلِمَة (بكسر اللام) بن سعد، حَيٌّ من الأنصار، وهذه النسبة عند النحويين وردت على خلاف القياس كما في سُفْرة سَفَري، وتَمْرة تَمَرى، وأصحاب الحديث يكسرون اللام على غير قياس النحويين. الأنساب 184/7.

2) الاستيعاب 1321/3 و1745/4

فأما عُمَارة بن غَزِيَّة، فرواه عنه:

عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي، رواه عنه نُعَيْم، وأكبر ظَنِّي أنه نُعَيْم بن حَمّاد الفَرَضِي[1]، خَرَّجه البخاري في «التاريخ»[2]، غير أَنَّه سقط منه ذكر محمد بن عَمْرو بن حَسَن، فصار لذلك مقطوعا.

ورواه عن عُمارة: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الملك بَكْر بن [مُضَر][3] بن محمد بن حَكِيم بن سَلْمان[4] المِصْري، مولى شُرَحْبِيل ابن حَسَنَة، رواه عنه عُثمان بن صالح أبو يحيى السَّهْمِي المِصْري[5].

وأمّا شُعْبة فرواه عنه اثنا عشر رجلاً:

1. ـ أبو داود سليمان بن داود الطَّيَالسي.
2. ـ ومعاذ بن معاذ العَنْبَرِيّ.
3. ـ وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسِيّ.
4. ـ ومحمد بن جَعْفر غُنْدَر.
5. ـ وأبو عثمان عَفّان بن مُسلِم الصَّفّار.
6. ـ وآدم بن أبي إياس عبد الرحمن بن محمد التَّمِيمِي، وقيل: التَّيْمِي مولاهم، أبو الحسن الخُراساني، [/] نزيل عَسْقَلان، وقيل: إن أبا إياس «نَاهِيَة»[6] لا «عبد الرحمن».

---

1) بل هو يقينا، أبو عبد الله الخُزاعي، المَرْوَزي، الأعور، صاحب التصانيف، وكان من أعلم الناس بالفرائض، توفي 229هـ. سير أعلام النبلاء 595/10 وما بعدها.

2) التاريخ الكبير 522/1.

3) في الأصل: نَصْر. تحريف

4) في الأصل: سُلَيْمان. تصحيف، والصواب من التاريخ الكبير 476/2، وتاريخ الإسلام 589/4.

5) ذكره القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ في القرآن 53/1.

6) الثقات لابن حبان 134/8.

7. ـ وحَجَّاج بن محمد التِّرْمذي، نزيل المِصِّيصة، يعرف بالأعور أبو محمد.

ورواه عنه أيضا:

8. ـ أبو محمد عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدِي الكُوفي.

9. ـ وأبو بِشْر إسماعيل بن إبراهيم الأَسَدِي الخُزيمي، مولاهم البَصْرِي، المعروف بإسماعيل ابن عُلَيَّة.

10ـ وأبو محمد رَوْح بن عُبَادة البَصْري، رواه عنهما: أبو خَيْثَمَة زُهَير بن حَرْب.

ورواه عنه أيضا:

11. أبو خالد [يَزِيد][1] بن هارون بن زاذان السُّلَمِي الوَاسِطِيّ.

12ـ وعَمرو بن مَرْزوق، أبو عُثمان البَاهِلي البَصْرِي.

فأما أبو داود الطَّيَالِسِيّ فرواه عنه:

ـ أحمد بن عثمان بن عبد النور بن عبد الله بن سِنان أبو الجَوزاء النَّوْفَلِي. خَرّجه عنه القُشَيْري[2].

ـ ويونس بن حَبِيب، تخريجه عنه يأتي إن شاء الله.

وأمّا مُعاذ بن مُعاذ فرواه عنه: ابنه عُبَيْد الله. [/] خرّجه القُشَيْري[3].

وأمّا هشام الطَّيَالِسِيّ. فخرجه أبو داود السِّجِسْتَاني في «مصنفه»[4].

وأما محمد بن جعفر غُنْدَر أبو عبد الله الرَّفّاء المَرْوَزِيّ فرواه عنه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن (أبي شَيْبة) إبراهيم[5] بن عثمان الملقّب بـ«خُوَاسْتِيّ»

1) في الأصل: مَرْثد. تحريف، وسيذكره المؤلف على الصواب عند إيراد حديثه.

2) مسند الطيالسي 679/2، ومسلم كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر... 786/2.

3) مسلم 786/2.

4) أبو داود كتاب الصيام باب اختيار الفطر 169/3.

5) في الأصل: وإبراهيم. خطأ

العَبْسِي الكوفي الإمام[1].

ومحمد بن بشّار بُنْدار، ومحمد بن المُثَنّى العَنَزِي، خرّجه عنهم القُشَيْرِيّ[2].

وأمّا عَفَّان فرواه عنه: أبو عبد الرحمن أحمد ابن حَنْبَل بن هِلال بن أَسَد الشَّيْباني في «المسند»[3].

وأمَّا آدم فخرّجه عنه الجُعْفِيّ في «الصحيح»[4].

وأمَّا حَجّاج فخرّجه عنه أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَّام[5].

وأما يَحْيَى بن أبي كَثِير فعَلّقه عنه مُسْلم تعليقًا[6].

ومنهم من نسب محمد بن عبد الرحمن بن سَعْد بن زُرارة، ومنهم من لم ينسبه، على تفصيل يأتي مشروحا في أحاديثهم إن شاء الله.

وأما حديث كَعْب بن عاصم: [/] فَرَوَتْهُ عنه:

ـ أمّ الدَّرْداء، وقيل: أبو الدَّرْداء، والصواب: أمّ الدَّرْداء، وهي الصُّغْرَى، واسمها: هُجَيْمة بنت حَاطِب ـ وقيل: حُيَيّ، وهو أصحّ[7] ـ ابن وَصَّاب بن سَهْل بن عَمْرو بن قَيْس بن مُعَاوية بن جُشَم بن عَبْد شَمْس بن وَائِل بن الغَوْث بن قَطَن بن عَرِيب بن زُهَيْر بن أَيْمَن[8] بن الهَمَيْسَع بن حِمْيَر ـ وهو العربج ـ بن سَبَأ بن

1) المصنف لابن أبي شيبة باب من كرم صيام رمضان في السفر 128/6 و129.
2) هو الإمام مسلم، والحديث عنده في 786/2.
3) مسند أحمد 381/6.
4) البخاري كتاب الصوم باب قول النبي ﷺ ليس من البر الصوم في السفر 34/3، والجُعْفِي: هو البخاري.
5) الناسخ والمنسوخ له 52/1 و53.
6) مسلم 786/2.
7) الاستيعاب 1935/4.
8) هكذا عند ابن حبيب في مختلف القبائل ومؤتلفها ص 82، والأنساب للسمعاني 333/7، وعند ابن حزم: زُهَيْر بن الغَوْث بن أَيْمَن. جمهرة أنساب العرب ص 433.

يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطَان.

ومن ظَنَّ أنها الكبرى فقد وَهِمَ، وذلك مُبيَّن في كتابنا الموسوم بـ«أوهام الصحابة»، تفَرَّدَتْ به أمّ الدَّرْدَاء، عن كَعْبٍ.

رواه عنها: صَفْوَان بن عبد الله بن صَفْوَان، تَفرَّدَ به عنها.

ورواه عنه الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب بن الحارث بن زُهْرة بن كِلاب القُرَشِي الزُّهْرِي المدني، تفرَّد به عنه.

رواه عنه خمسة رجال:

ـ أبو عبد الله مالك بن أنس الإمام.

ـ وأبو محمد [/] سفيان بن عُيَيْنة بن أحمد بن أبي عِمْران، ويقال: ابن أبي عُيَيْنة بن عِمران الكوفي، نزيل مكة[1].

ـ وأبو الوليد، وقيل: أبو بكر عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج.

ـ وأبو عُروة مَعْمر بن أبي عُمر، وراشد[2] الأَزْدِي مولاهم.

ـ وأبو الحارث اللَّيْث بن سَعْد بن عبد الرحمن الفَهْمي ـ مَوْلى لهم، فَهْم قَيْس عَيْلان ـ المصري.

ـ والنُّعْمَان[3].

وأظنه[4] مَوْلى عبد الله بن رُوَيْبة، من بني هِلال بن عامر الهَمْدَاني.

---

1) انظر رجال صحيح البخاري 330/1.

2) أي أن «مَعْمر بن أبي عمر» يقال له أيضا: مَعْمر بن راشد.

3) النعمان بن راشد، أَبُو إِسْحَاق الرَّقِيُّ. روى عَنْ: ميمون بن مِهران، والزُّهْري، وزيد بْن أَبِي أَنِيسة. وعَنْهُ: ابن جُرَيج، والحمّادان، وغيرهم. ضعفه ابن مَعِين، وغيره، وحسَّنَ أمره أَبُو حاتم. وقال البُخَارِيّ: في حديثه وهم كثير. تاريخ الإسلام 746/3.

4) يعني: سفيان بن عُيَيْنة.

رواه عن مالك: يزيد بن أبي حَكِيم أبو عبد الله العَدَنِيّ الكَتَّاني.

ورواه عن ابن عُيَيْنة سبعة[1] رجال: أبو داود الطيالسي، وأبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر القُرَشِي الحُمَيْدِي، وأبو بكر بن أبي شَيْبَة، وأحمد ابن حَنْبل، وأبو عثمان سعيد بن مَنْصُور، وأبو عبد الجبّار بن العَلاء، وأبو عُبَيْد الله سعيد بن عبد الرحمن المَخْزُومِيّ، وأبو يحيى بن حُجْر[2]، وأبو محمد بن الوليد.

وأمَّا ابن جُرَيْج فرواه عنه: أبو بكر عبد الرزاق بن هشام بن نافع الحِمْيَرِيّ مولاهم، وأبو بكر، جميعا عنه.

ورواه عنهما أحمد ابن حَنْبل في «المسند»، ورواه عنه حَجّاج بن محمد الأعور، رواه عنه أبو عُبَيْد.

وأمَّا مَعْمر فرواه عنه: عبد الرزاق، خرّجه عنه أحمد بن حنبل في «المسند» أيضا.

رواه ابن زَنْجُوَيَة عن عبد الرزّاق، خرّجه عنه عبد الله بن محمد البغوي في أحاديثه[3].

---

1) كذا، والمذكورون تسعة!

2) أبو حُجْر، وَيُقَال : أبو يحيى، حُبَيِّب بن حُجْر القَيْسِي البَصْرِي. عن الأزرق بن قيس الحارثي، وَأَبِي محمد ثابت بن أَسْلَم البُنَاني. الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم 215/4. قال الحافظ: حُبَيِّب (بالتشديد) ابن حُجْر، أَبُو حُجْر، وَيُقَال: أَبُو يحيى القَيْسِي البَصْرِيّ. عَن: أبي المُهَزِّم، وثابت البُنَانِيّ وَأبي قُتَيْبَة وَغَيرهم. وَعنهُ: وَكِيع، وَيُونُس، ورَوْح وَيزِيد بن هَارُون وَجَمَاعَة. وَثَّقَهُ ابن حبّان. تعجيل المنفعة 426/1.
ذكره البخاري بالتشديد، وذكره مسلم بالتخفيف. انظر التاريخ الكبير 209/3- 210 و518/3، والكنى والأسماء لمسلم ص 275، والإكمال 299/2، وتوضيح المشتبه 99/3.

3) صفحة 192.

ورواه أيضا عن مَعْمَر: يزيد بن [أبي حَبِيب][1].

وأمَّا اللَّيْث فرواه عنه: يحي بن بُكَيْر المخْزُومِي، وعبد الله بن صالح أبو صالح، كاتب اللَّيْث، رواه عنهما: أبو عُبَيد.

وأبو [عبد الله] محمد بن رُمْح[2]، رواه عنه أحمد بن عبد الوارث.

وأمَّا حديث النُّعْمَان فرواه عنه جَرِير[3].

وكل من رواه عن جابر [.....] [4].

[..... عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد][5] بن سفيان قال، أخبرنا أبو الحسين مسلم بن الحَجّاج قال، أخبرنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ ومُحَمَّدُ بنُ مُثَنَّى وابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: [حَدَّثَنَا][6] غُنْدَرٌ، عَن شُعْبَةَ، عَن مُحَمَّدِ

1) بياض بالأصل، والزيادة من مسند أحمد 54/1.
وهو يَزِيدُ بنُ أبي حَبِيبٍ الفَقِيهُ، أبو رَجَاءٍ الأَزْدِيُّ. مَوْلاهُمُ المِصْرِيُّ، أحدُ الأَعْلامِ، توفي 128هـ. تاريخ الإسلام 562/3.

2) بياض بالأصل.
وهو محمد بن رُمْح بن المهاجر، أبو عبد الله التُّجِيبِي، مولاهم المِصْرِيُّ. سَمِعَ: اللَّيث بن سعد، وابن لَهِيعة، وآخرين. وعَنْهُ: مسلم، وابن ماجه، وخلق. وكان موصوفا بالإتقان الزائد. ثقة ثَبْت. توفي في شوّال 242هـ. تاريخ الإسلام 1226/5.

3) المعجم الكبير للطبراني 174/19 من طريق جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ مرفوعا.

4) سَقَطٌ في الأصل ولا أدري كم مقداره؟

5) نقص في الأصل، وأورد ابنُ خير سندَ ابن العربي فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري نزيل مكة سماعا ومناولة، أخبرنا عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر قال، حدثنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عَمْرُويَة الجُلودي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان». فهرسة ابن خير ص 135.

6) سقط من الأصل، والزيادة من (مسلم) ليستقيم السند.

بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعْدٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَسَنٍ، عن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في سَفَرٍ فَرَأَى رَجُلاً قَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَا لَهُ؟ فقالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ أَنْ تَصُومُوا في السَّفَرِ»[1].

قال مُسْلِمٌ: وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ قال، حَدَّثَنَا أَبِي قال، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ عَمْرِو بنِ الحَسَنِ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ يقُولُ: «رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا» مِثْله[2].

قال مُسْلِمٌ: وحَدَّثَنَاه أَحْمَدُ بنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ قال، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قال، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بهَذَا الإِسْنَادِ، نحْوَهُ.

وزاد: قال شُعْبَةُ: وكان يَبْلُغُنِي عن يَحْيَى بنِ أبي كَثِيرٍ أَنَّهُ كان يَزِيدُ في هذا الحدِيثِ، وفِي هذا الإِسْنَادِ أَنَّهُ قال: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ» قال: فَلَمَّا سَأَلْتُهُ عنه، لَمْ يَحْفَظْهُ[3].

وأكبر ظَنِّي أن قوله: «في هذا الإسناد» إنما يعني به: «عن محمد بن عبد الرحمن»، ولم أظفر به متَّصلاً، والله أعلم.

وأمَّا حديث مُعاذ بن مُعاذ ومحمد بن جَعْفَر غُنْدَر بجميع طرقها المذكورة، فقد اندرجت في رواية أبي داود الطَّيَالسي من تحرير مسلم بن الحجّاج.

وأمَّا حديث هشام بن عبد الملك الطَّيَالسي فأخبرنا الشيخ الفقيه الإمام الزَّاهِد أبو بكر محمد بن الوليد الفِهري المالكي بالمسجد الأقصى ـ طَهَّره الله ـ سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، قرأته عليه، قلتُ له: [/] أخبرك الشيخ أبو علي علي بن أحمد بن علي بن علي التُّسْتَرِيّ بالبصرة.

وأخبرنا الشيخ الفقيه الأديب الإمام الزاهد أبو الحسن علي بن سعيد

1) مسلم 786/2، والمصنف لابن أبي شيبة 129/6.
2) مسلم 786/2.
3) مسلم 786/2.

الشافعي قرئ عليه وأنا أسمع، قيل له: أخبركم الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي بها قالا، أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أخبرنا أبو عليّ محمد بن أحمد بن عَمرو اللؤلؤي.

[ح] وأخبرني أبو عبد الله محمد بن عَمّار الكَلَاعي الفقيه جملة قال، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن الوليد الفقيه، أخبرنا أبو موسى عيسى بن حَنِيف القروي[1]، أخبرنا أبو بكر محمد بن بكر بن داسَة قالا، حدثنا أبو داود السِّجِسْتاني، حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، أخبرنا شُعْبَةُ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَعْنِي: ابنَ سَعْدِ بنِ زُرَارَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَسَنٍ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ الله: «أَنَّ النبي ﷺ، رَأَى رَجُلاً يُظَلَّلُ عَلَيْهِ، وأنه قام عليه[2] فَقَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[3].

وأمَّا حديث عَفَّان فأخبرنا أبو الحُسَيْن الأزدي جملة قال لي، أخبرني أبو علي الحسن بن محمد بن علي بن المُذْهِب الواعظ، حدثنا أبو بكر جعفر بن حمدان بن خالد القَطِيعي، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد ابن حنبل، حدثني أبي، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، قَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ أَنْ يَصُومَ فِي السَّفَرِ»[4].

قلتُ: يعني ليس من البر أن يصوم في السفَر مثل هذا، وقد بيَّن بهذا أن النهي [/] عن[5] ذلك خَاصٌّ لمن لم يَقْوَ عليه، وأَضْعَفَ بَدَنَهُ، وقَصَّر به عن أَغْرَاضِهِ، والله أعلم.

وأما حديث آدم بن أبي إياس: فأخبرني الشيخ الجليل السيد الثقة أبو الحسن

1) أبو موسى عيسى بن حَنِيف بن بُهْلُول. قَيْرَواني، دخل البصرة. المؤتلف والمختلف للأزدي 308/1 و309.
2) عند أبي داود: وَالزِّحَامُ عَلَيْهِ. بدل: وأنه قام عليه.
3) أبوداود كتاب الصيام باب اختيار الفطر 169/3.
4) مسند أحمد 381/6.
5) في الأصل بزيادة: (عن). أُخْرى.

علي بن الحسين بن أيوب الموصلي، نزيل بغداذ بها، في منزله من دار الخلافة ـ عمره الله ـ قرأته عليه، قلت له: أخبركم الشيخ أبو عبد الله الحسين بن محمد الخَلَّال، أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيّ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ، أخبرنا البخاري، حدَّثَنَا آدَمُ، حدَّثَنَا شُعْبَةُ، حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ قال، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ عَمْرِو بنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، [عَن][1] جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا ورَجُلاً قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، قال: ما هَذَا؟ قالُوا: صَائِمٌ، قال: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ في السَّفَرِ»[2].

قلت: فاستوى في هذين الإسنادين نسب «محمد بن عَمرو» وحذف نسب «محمد بن عبد الرحمن».

وأمَّا حديث حَجَّاج بن محمّد الأعور: فإني قرأته ببغداذ في «ناسخ القرآن ومنسوخه» لأبي عُبَيْد على وجه ذكرنا شرحه في كتاب «ترتيب الرحلة»، قال أبو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَن شُعْبَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعْدِ بنِ زُرَارَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا قَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وقَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: هذا رَجُلٌ صَائِمٌ، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ البِرُّ أَنْ تَصُومُوا في السَّفَرِ»[3].

وأمَّا حديث عبد الله بن إدريس، وإسماعيل بن إبراهيم، ورَوْح بن عُبَادة، ويزيد بن هارون: فأخبرنا الشيخ الثقة الصالح أبو المُعَلَّى ثابت بن [/] بُنْدار البغداذي قرئ عليه في منزلنا وأنا أسمع يوم الجمعة في جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، قيل له: أخبركم الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوارزمي البرقاني قال، أخبرنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجُرْجاني، أخبرنا يوسف القاضي، حدثنا عَمرو بن مرزوق،

1) في الأصل: (بن). خطأ، والتصويب من صحيح البخاري.
2) البخاري كتاب الصوم باب قولِ النَّبِيِّ ﷺ ليس من البِر الصومُ في السفرِ 34/3.
3) الناسخ والمنسوخ في القرآن ص 53.

أخبرنا شُعْبَةُ.

[ح] وأخبرني أبو يعلى، حدثنا أبو خَيْثَمَة، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ورَوْحُ بن عُبادة، عن شُعْبة.

[ح] وحدثنا عِمْران، حدثنا عُثْمان[1]، حدثنا يزيد بن هارون وغُنْدَر، عن شُعْبة ـ وهذا حديث عَمرو ـ عن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن مُحَمَّد بن عَمْرِو، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النبي ﷺ كان في سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا على رجلٍ فقال: ما لَهُ؟! قَالُوا: صَائِمٌ، قَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ [/] الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»[2].

وقال أبو خَيْثَمَةَ: «فَرَأَى زِحَامًا ورجلًا قد ظُلِّلَ عليه، قال: ما هذا؟ قَالُوا: صَائِمٌ، قَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ أن تصوموا فِي السَّفَرِ». لم يذكر عثمان في حديثه «الزّحام».

قال الشيخ يعني: الإسماعيلي: هو محمد بن عبد الرحمن الأنصاري من ولد سَعْد بن زُرَارَةَ، ومحمد بن عَمرو: هو ابن الحَسَن بن علي.

قلت: وقرأتُ على أبي الحسن علي بن الحُسَين[3] بن أيوب البَزَّاز قلتُ له: حدثكم الشيخ الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخُوارزميّ قال، قرأتُ على أبي بكر الإسماعيلي، أخبركم يوسف بن يعقوب القاضي، حدثنا عَمرو بن مَرْزُوق، أخبرنا شُعْبَةُ، عن مُحَمَّدِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن مُحَمَّد بن عَمْرِو، عَن جَابِرِ: «أَنَّ النبي ﷺ كان في سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا على رجلٍ فقال: ما لَهُ؟ قَالُوا: صَائِمٌ، قَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيامُ فِي السَّفَرِ».

وأمَّا حديث يحي بن كثير، فقد اندرج في حديث أبي داود الطيالسي مُعلَّقًا من طريق مسلم، كما سبق ذكره.

---

1) عثمان: هو ابن أبي شَيْبة صاحب «المصنف»، وتلميذه هو: عِمَران بن موسى بن مُجَاشِع، أبو إسحاق السَّخْتِيَانيّ. المتوفى 305 هـ. سير أعلام النبلاء 136/14،

2) كتاب الصيام للفريابي ص 75.

3) في الأصل: الحَسَن. خطأ، وقد مر على الصواب عند ذكر حديث آدم بن أبي إياس.

وفي هذا الباب عن جابر وهو كراهية الصوم في السفر أحاديث غير هذه تركنا ذكرها لقرب معناها من هذا.

وهذا ذِكْر طُرُقِ حديث كَعْب بن عاصِم:

فأمَّا حديث مالك بن أَنَس فقرئ ببغداذ علىٰ الشيخ الأجلّ أبي الحسن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف في رجب من سنة تسعين وأربعمائة وأنا أسمع، قيل له: أخبركم أبو علي الحَسَن بن أحمد بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان قال، أخبرنا أبو محمد دَعْلَج بن أحمد قراءة عليه قال، حدثنا أبو أحمد بن عَبْدُوس بن [/] كامل قال، حدثنا حجَّاج بن يوسف الثَّقَفِي قال، حدثنا يزيد بن أبي حَكِيم قال، حدثنا مالك بن أَنَس، أخبرنا ابن شِهاب، عن صَفْوَان بن عَبْدِ اللَّهِ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ قال، قال رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ».

لم نسمع هذا الحديث من مالك إلا من أبي أحمد بن عَبْدُوس[1].

وأمَّا حديث سُفْيان من طريق أبي داود الطَّيَالِسِيّ، فأخبرنا القاضي أبو المُطَهَّر الأصبهاني إذنًا[2]، أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ، أخبرنا أبو بِشْر يونس بن حَبِيب، حدثنا أبو داود يعني الطَّيَالسيّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أبي[3] الدَّرْدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[4].

قلتُ هذا كتبتُه من كتابٍ يُرْوَى عن أبي عَمرو عثمان بن أبي بَكْر بن

1) الطبراني من طريق مُحَمَّد بن عَبْدُوسِ بنِ كَامِلٍ، عن حَجَّاج بن الشَّاعِرِ، به. المعجم الكبير 174/19.

2) سعد بن عبد الله بن (أبي الرَّجَاء) محمد بن علي، القاضي المُطَهَّر ابن القاضي الأثير الأصبهاني. ترجم له الذهبي، وقال إنه حجّ في هذه السنة، وهو ما يوافق كلام ابن العربي من أنه سمع منه حديث أم زَرْع عندما وفد من أصبهان حاجًّا سنة تسعين. يعني: وأربعمائة. ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته. تاريخ الإسلام 649/10.

3) هكذا في الأصل، وسيأتي تنبيه المؤلف علىٰ هذا الخطأ.

4) مسند الطيالسي 679/2. وهو فيه علىٰ الصواب.

حَمُّود بن أحمد الصَّدَفيّ [/] السَّفَاقُسِي الرَّحّال، عن أبي نُعَيْم الحافظ فقال فيه: «عن أبي الدَّرْدَاء»، وهو وهْمٌ، وصوابه/ «عن أمِّ الدَّرْداء»، كما روي من كلِّ طريق، فالله أعلم كيف جرى الوهم فيه.

وأمَّا حديث سُفْيان من طريق الحُمَيْدِي فقد تقدَّم.

وأمَّا حديثه من طريق ابن أبي شَيْبَةَ: فأخبرنيه أبو علي حُسَين بن محمد الغَسَّاني[1] في كتابه قال: [... ...][2]، أخبرنا ابن أبي شيبة، حدثنا ابن عُيَيْنَة، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بن عبد الله، عن أمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ قال، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ البِر الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»[3].

وأمَّا حديثه من طريق أحمد ابن حَنْبل: فأخبرناه أبو الحسين المبارك بن عبد الجَبَّار جملةً، أخبرنا ابن المُذْهِب، أخبرنا ابن حَمْدان القَطِيعي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بن أحمد ابن حنبل، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا [/] سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ صَفْوَانَ، عَن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[4].

وأمَّا حديثه من طريق سعيد بن منصور: فأخبرنيه أبو الحسن بن يوسف البغدادي بها، أخبرنا عن أبي ذَرّ الحافظ، أخبرنا (أبو الفضل بن أبي القاسم)، حدثنا أحمد بن نَجْدَة، حدثنا سعيد بن منصور، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

1) الإمام المحدث الحافظ، صاحب كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل ـ ط»، توفى 498هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

2) هنا في (الأصل) لَحَقٌ، ولكن لا يوجد في الحاشية شيء، ولا شك أن هناك سقطا فأبو علي توفي 498هـ ولم يرحل من الأندلس، وابن أبي شيبة توفي 235هـ.

3) المصنف لابن أبي شيبة 128/6.

4) مسند أحمد 507/10.

«لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[1].

وأمَّا حديث عبد الجَبَّار بن العَلاء: فأخبرنيه اليوسفي أيضًا، عن أبي ذَرٍّ قال، أخبرنا محمد ابن حَفْصُويَة أبو الحَسَن السَّرَخْسي[2]، أخبرنا أبو يزيد حاتم بن مَحْبُوب، حدثنا عبد الجبَّار، حدثنا سفيان، سمعتُ الزُّهْرِيّ يقول، أخبرني صَفْوان بن عبد الله بن صَفْوان، عن أمِّ الدرداء، عن كَعْبِ بن عاصم الأشعري قال، قال رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ».

قال أبو ذَرٍّ: وأخبرناه أبو حَفْص ابن شَاهِين[3]، حدثنا يحي بن محمد بن صاعِد، حدثنا عبد الجَبّار بن العلاء وأبو عُبَيد الله المَخْزُومي[4]، واللفظ لعبد الجبَّار، حدثنا سفيان، مثله سواء.

وأما حديث المَخْزُومِي فقد تقدَّم مضافا إلى حديث عبد الجَبَّار بن العَلاء، كما سقناه آنفا.

وأمَّا حديث يَحْيَى بن حُجْر: فأخبرناه الشيخ الأجلّ أبو الحُسَين[5] أحمد بن

---

1) لم أجده بهذا الطريق.

2) عند البغوي في التفسير 24/7: مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ حَفْصُويَة، أبُو الحَسَنِ.
وفي شرح السنة 357/11 و146/15: مُحَمَّدُ بنُ عُمرِ بنِ حَفْصُويَة، أبُو الحُسَين.
وعند الذهبي: مُحَمَّد بْن عُمَر بْن حَفْصُويَة، أَبُو الحَسَن، توفِّي في ذي الحجة سنة 385هـ. تاريخ الإسلام 585/8.
وعند ابن عساكر في مواضع: أبو الحُسَين محمد بن عُمر بن حَفْصُوية. تاريخ دمشق 390/7 و77/22.

3) عمر بن أحمد، المتوفى 385هـ، صاحب «ناسخ الحديث ومنسوخه ـ ط».

4) سعيد بن عبد الرحمن، أبو عُبَيْد الله المخزومي المكي. توفي 249هـ. تاريخ الإسلام 1144/5.

5) في الأصل: الحَسَن. والصواب ما أثبت من مصادر ترجمته، ومنها سير أعلام النبلاء 163/19.

عبد القادر بدار الخلافة، حدثنا عن أبي ذَرٍّ الحافظ[1] قال، وأخبرناه[2] زاهر بن أحمد، يعني السَّرَخْسِي[3]، حدثنا أبو لَبِيد[4]، حدثنا يَحْيَى، هو ابن حُجْر، عن كَعْبِ بن عاصم، أنَّ النبي ﷺ[/] قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَرِ».

وأمَّا حديث محمد بن الوَليد البُسْرِي[5]: فأخبرنيه ابن يوسف ببغداذ، أخبرنا عن أبي ذَرٍّ قال، أخبرنا أبو محمد بن المُنْتَعِل بالبصرة[6]، حدثنا محمد بن عتبان[7]، حدثنا محمد بن الوَليد البُسْرِي، حدثنا سُفيان بن عُيَيْنَة، عن الزُّهْرِيّ، عن صَفْوان بن عبد الله، عن أمِّ الدرداء، عن كَعْبِ بن عاصم قال، قال رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّومُ في السَّفَرِ».

وأما حديث ابن جُرَيْج من طريق عبد الرزّاق وابن بَكْر: فأخبرناه أبو الحُسَيْن ابن أبي القاسم القَطِيعِي[8] جملةً، حدثنا ابن المُذْهِب، أخبرنا ابن حَمْدان،

1) عَبْدُ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غُفَير، أبو ذَرّ الأنصاري الهَرَويّ المالكيّ الحافظ. ويعرف ببلده بابن السّمّاك، له «الكتاب الكبير في المسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم» (ولعله الذي ينقل عنه المؤلف) توفي 434هـ. ترتيب المدارك 229/7، وتاريخ الإسلام 540/9.

2) هكذا بالأصل ـ بزيادة الواو ـ ولا أراه إلا خطأ، فإن زاهر بن أحمد يروى عنه أبو ذر.

3) توفي 389هـ. تاريخ الإسلام 645/8.

4) محمد بن إدريس بن إياس، أبو لَبِيد السّامِيّ السَّرْخَسيّ. المتوفى 313 هـ. تاريخ الإسلام 269/7.

5) تصحّف في الموضعين إلى: اليسري. وهو أبو عبد الله البُسْريّ (من ولد بُسْر بن أبي أرطاة) القرشي البَصْرِيُّ. ولقبه حَمْدان. توفي بعد 250 هـ، تاريخ الإسلام 203/6.

6) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم أبو محمد البصري، المعروف بابن المُنْتَعِل، مقرئ، روى قراءة أبي عمرو عن الحسن بن شريك، روى عنه: عبد العزيز بن علي بن الحسن المالكي. توفي بالبصرة حوالي سنة 380هـ. غاية النهاية في طبقات القراء (ط دار اللؤلؤة) 389/2. وانظر تلخيص المتشابه في الرسم 698/2، وترتيب المدارك 229/7.

7) لم أتثبته، مع بحثي الشديد عنه.

8) شيخ المؤلف المُبارك بن عبد الجَبّار بن أحمد بن القاسم الأَزْدِي.

أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بن أحمد ابن حنبل، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وابنُ بَكْرٍ قَالاَ، حَدَّثَنَا ابنُ جُرَيْجٍ قَالَ، حَدَّثَنِي[1] ابنُ شِهَابٍ، أَنَّ صَفْوَانَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ صَفْوَانَ حَدَّثَهُ، عَن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبٍ الأَشْعَرِيِّ ـ قَالَ ابنُ بَكْرٍ: ابنِ عَاصِمٍ ـ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[2].

وأمَّا حديثه من طريق حَجَّاج: فإني قرأته ببغداذ في «ناسخ القرآن ومنسوخه» لأبي عُبَيْد على وجهٍ ذكرنا فَسْرَهُ في كتاب «ترتيب الرحلة»[3]، قال أبو عُبَيْد: حَدَّثنا حَجَّاجٌ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ قَالَ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ صَفْوَانَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ صَفْوَانَ حَدَّثَهُ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ قال، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[4].

وأمَّا حديث مَعْمَر: فأخبرناه ابن أبي القاسم الأَزْدي[5]، أخبرنا أبو علي الحَسَن بن علي الواعظ[6]، أخبرنا أبو بكر ابن مالك[7]، أخبرنا عَبْدُ اللهِ بن أحمد، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ، وكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّفِينَةِ[8]، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[9].

---

1) في الأصل: (وحدثني) خطأ، والتصويب من مسند أحمد.
2) مسند أحمد 507/10.
3) هذا من مؤلفاته التي فقدت، واسمه «ترتيب الرحلة للترغيب في الملة»، وأثبتَ خلاصتها في مقدمة (قانون التأويل).
4) الناسخ والمنسوخ في القرآن ص 52.
5) شيخ المؤلف المُبارك بن عبد الجبّار، أبو الحسين البغدادي الأزدي. تقدم، وهذا من إغراباته في ذكر الاسم بما لا يعرف به، وليس مشهورا عنه.
6) أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن علي. المعروف بابن المُذْهِب.
7) أبو بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك بن شَبِيب القَطِيعي.
8) عليها علامة ضبة (ظـ) في المخطوط، وهي ثابتة عند أحمد.
9) مسند أحمد 507/10.

وأمَّا حديث مَعْمَر من رواية يَزيد: فأخبرنيه اليُوسُفِي، أخبرنا عن أبي ذَرٍّ، أخبرنا أبو بكر بن غَيْلان[1]، أخبرنا محمد بن محمد بن سُليمان[2]، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَارب، حدثنا يَزيد، حدثنا مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ، أَنَّهُ سمعَ النبيَّ ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ في السَّفَرِ»[3].

وأمَّا حديث البَغَوِيّ، عن ابن زَنْجُوَيَة، عن عبد الرَّزّاق، فقد تقدّم[4].

وأمَّا حديث اللَّيْث بن سَعْد من طريق يحي بن بُكَيْر وعبد الله بن صالح: فقرأت في «الناسخ والمنسوخ» لأبي عُبَيْد: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ صَالِحٍ ويَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ، عنِ اللَّيْثِ قال، حَدَّثَنِي ابنُ شِهَابٍ، عن صَفْوَانَ [/] بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ صَفْوَانَ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ قال، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ البِرُّ، أَوْ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامَ فِي السَّفَرِ»[5].

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هَكَذَا حَدِيثُ اللَّيْثِ عَلَى الشَّكِّ، وَإِنَّمَا وَجْهُهُ عِنْدَنَا أَنْ يُجَشِّمَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ مَا يجْهدُهُ، وَيَبْلُغُ المَشَقَّةَ مِنْهُ حَتَّى يضرَّ بِهِ فِي الصَّلَوات المَفْرُوضَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ جَاءَ تِبْيَانُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ»[6]. فذكرَ الحديثَ المتقدِّم عن شُعْبَةَ.

وأمَّا حديثه من طريق محمد بن رُمْح: فأخبرنيه ابن يوسف، أخبرنا عبد

1) لم أتثبته، وإن كان هو محمد بن عبد الله بن غَيْلان أبو بكر الخَزّاز السُّوسِي (322هـ)، فبينه وبين أبي ذرّ الهروي (434هـ) مَفاوز، ويحتاج إلى مزيد بحث.
2) أبو بكر الواسِطِي البَاغَنْدِي، الإمام، الحافظ الكبير، محدِّث العِراق، المتوفى 312هـ. سير أعلام النبلاء 383/14.
3) لم أجده بهذا السند، ولعله عن الكتاب الكبير لأبي ذَرّ الهرَوِي «المسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم» المفقود.
4) صفحة 192.
5) الناسخ والمنسوخ في القرآن ص 52.
6) المصدر السابق والصفحة.

الكريم بن أحمد بن علي الخَوْلاني[1] بمصر قرأت عليه، حدثنا أحمد بن عبد الوارث، حدثنا محمد بن رُمح، أخبرنا اللَّيْثُ، عن ابنِ شِهَابٍ، عَن صَفْوَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَن كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ، أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ من البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»[2][/].

وأمَّا حديث النُّعْمان عن الزُّهْرِيّ فقد تقدَّم أيضا من طريق البَغَوِيّ.

قلت: قال لي محمد بن سَعْدون: هذه لغةٌ فصيحةٌ صحيحةٌ، وأكثر ما يتكلَّمُ بها الأشعريُّون، وهي في الغالب يمنيَّة، والأشعريّون من اليَمَن.

قلت: وإنما تكلَّمَ بها النبي ﷺ جوابًا لمن خاطبه بها من الأشعريين، وقد بحثتُ عنها مُدَّةً وعن مجاريها، فكان من أبلغ ما وجدتُ في هذا المعنى حديثٌ سمعتُ قِراءَتَه ببغداذ في جمادى الآخرة سنة تسعين وأربعمائة علىٰ الشيخ الصالح أبي الحسين[3] المبارك بن عبد الجبَّار الصَّيْرَفِيّ قيل له: أخبركم أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن بِشْران، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذَان، أخبرنا أبو بكر محمد بن دُرَيْد، حدثنا السَّكَن بن سعيد الجُرْمُوزِيّ، عن محمد بن عَبّاد، عن ابن الكَلْبِي، عن أبيه قال:

[قصة ذو حُرَث الحِمْيَرِيّ]:

كان ذو حُرَث[4] [/] الحِمْيَري ـ وهو أبو عَبْد كُلَال ـ بن مُثَوِّب ذو حُرَث، وكان من أهل بيت المُلْك، وهو ذو حُرَث بن الحَارِث بن مَالِك بن غَيْدَان[5] بن

1) عَبْد الكريم بن أَحْمَد بن علي بن أَبِي جِدَار الصَّوّاف، أَبُو الحُسَين المصْرِيّ. شيخ مُسْنِد. يرْوِي عن: أَحْمَد بْن عبد الوارث العسَّال، وهو آخر من حدّث عنه. وعَنْهُ: أَبُو إِبْرَاهِيم أَحْمَد بْن القاسم بْن ميمون الحسيني، وجماعة. تُوُفِّي فِي سلْخ رجب سنة 397 هـ. تاريخ الإسلام 775/8، ولم تذكر المصادر أنه (الخولاني).
2) لم أجده من هذا الطريق.
3) في الأصل: الحسن. والصواب: الحُسَيْن. كما مر في سنده.
4) بوزن عُمَر وزُفَر، ويجوز أن يكون معدولا عن حَارِث.
5) في الأصل: عيدان. تصحيف، والمثبت من نسب معد واليمن الكبير 537/2.

حُجْر بن ذي رُعَيْن بن يَرِيم[1] بن زَيْد بن سَهْل بن عَمرو بن قَيْس بن مُعَاوية بن جُشَم بن عَبْد شَمْس بن وَائِل بن الغَوْث بن قَطَن بن عَرِيب بن حَيْدَان بن عَرِيب بن زُهَيْر بن أَيْمَن بن الهَمَيْسَع بن حِمْيَر[2]، صاحب صَيْدٍ، ولم يَمْلِكْ، ولم يَعْلُ مَوْثَبَانًا مَصِيرًا[3]، وكان سَيَّاحًا يَطُوف في البلاد، ومعه ذُؤْبان من ذُؤْبَانِ اليَمَنِ يُغِيرُ بِهِمْ ويُؤْكِلُ، فَأَوْغَل في بَعْضِ أيامِه في بلاد اليَمَنِ، فَهَجَمَ على بَلَدٍ أَفْيَحَ، كثيرِ الرِّيَاضِ، ذي أَوْدِيَةٍ ذات نِجَالٍ[4] وأَغْيَال[5]، فأمر أصحابه بالنزول وقال: يا قومُ، إنَّ لهذا البلد شأنًا، وإنه لَيُرْغَبُ في مِثْلِهِ؛ لِمَا أرى من غِيَاضه ورِيَاضِه، وانْفِهَاقِ أطرافه[6]، وتَقاذُفِ أرجائِهِ، ولا أَرَى به أنِيسًا، ولستُ برائمٍ حتى أعرفَ لأيّةِ علّةٍ

1) في معجم البلدان 238/2: واسمه يريم. وهو الصواب كما في نسب معد واليمن الكبير 537/2.

2) ورد النسب عند ابن حبيب وياقوت: وائل بن الغَوْث بن جَيْدان بن قَطَن بن عَرِيب بن زُهَيْر بن أَيْمَن بن الهَمَيْسَع بن حِمْيَر. مختلف القبائل ومؤتلفها ص 82، ومعجم البلدان 238/2.
وعند ابن حزم: وائل بن الغَوْث بن قَطَن بن عَرِيب بن زُهير بن الغَوْث بن أَيْمن بن الهَمَيْسع بن حِمْيَر. جمهرة أنساب العرب ص 437.
وعند السمعاني والدارقطني: وائل بن الغَوْث بن قَطَن بن عَرِيب بن زُهَير بن أَيْمن بن الهَمَيْسَع بن حِمْير. الأنساب 333/7، والمؤتلف والمختلف 1398/3. ولعله الأصوب.

3) في الأصل: مُؤْثبَانًا. وعند ياقوت: «ولم يَعْلُ وِثَابًا، ولم يلبس مَصِيرًا. الوِثَابُ: السَّرَيرُ، والمَصِيرُ: التاج، بلغة حِمْيَر». معجم البلدان 238/2.
قال ابن دريد: الوَثْبُ بلغَة حِمْيَر: القُعُود، يُسَمّون السَّرير: وِثَابًا، ويسمون المَلِك الَّذِي يَلْزم السَّرَيرَ ولَا يَغْزُو: مَوْثَبان. جمهرة اللغة (بثو) 263/1.

4) النَّجْل: النَّزُّ الَّذِي يخرجُ من الأرضِ، ومن الوَادي، وَهُوَ الماءُ المُستنقَعُ، ويُجمَعُ على: نِجالٍ، وأَنْجَالٍ. تاج العروس (نجل) 455/30. وعند ياقوت: (ذات نخل)، ولا أراه إلا تصحيف «نَجْل».

5) الغِيلُ (بالكسر ويفتح): الشجر الملتفّ. جمهرة اللغة 962/2، وتاج العروس (غيل) 136/30.

6) أي: توسُّع أطرافه. انفهقَ الشيءُ: إذا اتَّسع. تهذيب اللغة 2626/5.

[/] تحامَتْهُ الرُّوَّادُ، وأسلمته الزُّوادُ[1]، مع هذا الصيد الذي قد تجنَّبَه الطُّرّاد.

فَنَزَلَ وألقى بِقَاعِهِ، وأمر قنّاصه فبثّوا كلابَهم وصُقورَهم، وأقبلتِ الكلابُ تَتْبَعُ الظِّبَاءَ أو الشاةَ من الصِّيرَان[2]، فلا تلبث أنْ ترجعَ كاسِعَةً بأذنابها[3]، تَصِيءُ وتَلُوذُ بأعطافِ القَنَّاص، وكذلك الصُّقُور تَحُومُ، فإذا كَسَرَتْ على صيد انثنتْ راجعةً على ما والاها من الشَّجَرِ، فتَكَثْنَبَتْ[4] فيه، فَعَجِبَ من ذلك وَرَاعَهُ، فقال له أصحابُه: أَبَيْتَ اللَّعْنِ، إنَّا ممنوعون، وإنَّ لهذه الأرض حُماةً من غير الإنس، فارْحَلْ بِنَا عَنْهَا، فَلَجَّ وأقسم بآلهته لا يَرِيمُ[5] حَتّى يعرفَ ما شأنها، أو يخترم دون ذلك، فبات على تلك الحال، فلما أصبح قال له أصحابه: أَبَيْتَ اللَّعْنِ، إنَّا قد سمعنا إِلْوَتَك، وأَنْفُسُنَا دون نَفْسِكَ، فَأْذَنْ لَنَا أن نَنْتَفِض الأرضَ لِنَقِفَ على عِلْمِ ما آلَيْتَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُمْ فتفرّقوا ثَلاثًا: ثُلُثٌ في [/] رِحَالِهِمْ، وثُلُثٌ نَفَضَةٌ[6]، وثلثٌ رَكْبٌ في ذَوِي النّجْدَةِ منهم، وأَمَرَهُم أن يَعْتَنُوا بالأَجْوَالِ[7]، فإذا أَمْسَوا شَبُّوا النّارَ.

فَخَرَجَ مُشَرِّقًا فآبَ وقد طَفَلَ العَشِيُّ، ولم يُحِسَّ رِكْزًا ولا أَبَنَ أَثَرًا.

---

1) زَأدتُ الرجلَ أزأده زَأْدًا: إذا أفزعته، فَهُوَ مَزْؤُودٌ، والاسم الزُّؤاد والزُّؤود. جمهرة اللغة 1098/2.

2) بَقَر الوَحْشِ. واحدها صِوَارٌ. جمهرة اللغة 1276/3.

3) كَسَعَت الخَيْلُ بأذْنابِها، واكْتَسَعَتْ: أدْخَلَتْها بَيْنَ أرْجُلِها، وهُنَّ كَوَاسِعُ. تاج العروس (كسع) 122/22.

4) الكَنْثَبُ كـ(جَعْفَر، وقُنْفُذٍ، وعُلابِطٍ): هُوَ الصُّلْبُ الشَّدِيدُ، ونُونُهُ زائِدةٌ عِنْد أَكثرِ الصَّرْفِيِّينَ. (وَقد تُقَدَّمُ النُّونُ على الثّاءَ المُثلَّثة) كَثْنَب. تاج العروس (كنثب) 180/4 و(كثنب) 112/4. والمعنى: أن الكلاب تصلّبت فلم تقو على الحركة.

5) الرَّيْم: البَراح، والفعل: رام يَرِيم، تقول: ما يَرِيمُ يَفْعَلُ كذا، أي: ما يَبْرَحُ. العين (ريم) 293/8.

6) النَّفَضَةُ: قومٌ يُبْعَثونَ إلى عَدُوِّهم يَنْفُضُونَ الأرضَ مُتَجّسسين لينظروا هل فيها عدوّ أو خوف. العين 46/7.

7) جالَا الوَادي: ناحيتاه وجانِبا مائه. والجميع: الأَجْوَال والجِيلَانُ. العين 182/6، وتهذيب اللغة 129/11.

فَلَمَّا أصبَحَ في اليوم الثاني فَعَلَ كَفِعْلِهِ بالأمسِ وخرج مُغْرِّبًا فصار غير بعيد حتى هَجَمَ على عَيْنٍ عَظِيمةٍ، يُطِيفُ بها عَرِينٌ وغابٌ، وتَكْتَنِفُها ثلاثةُ أَنْدَادٍ[1] عِظَامٍ، وإذا على شَرِيعَتِهَا بَيْتٌ رَضِيمٌ بالصَّخْرِ، وحَوْلَهُ مِنْ مُسُوكِ الوَحْشِ وعِظامِها كالتِّلالِ، فَهُنَّ بين رَبذٍ[2] وصَلِيبٍ وغَرِيضٍ[3]، فبَيْنَا هو كذلك إذ أَبْصَر شَخْصًا كجَمَاءِ الفَحْلِ المُقْرِمِ[4]، قد تَجَلَّلَ بِشَعْرِهِ، فَقَلائِلُهُ تَنُوسُ[5] على عِطْفَيْه، وبِيَدِهِ سَيْفٌ كاللُّجَّةِ الخَضْراءِ، فَنَكَصَتْ عنه الخَيْلُ وأَصَرَّتْ بأَذْنابِهَا، ونَفَضَتْ بأبوالها، قال: ونحن مُحْرَنْجِمُون[6]، فتنادَيْنَا فقلنا: مَنْ أنتَ؟ مَنْ أنتَ؟ فَأَقْبَلَ يُلاحِظُنَا كالقَرْمِ[7] الصَّؤُولِ، ثم وَثَبَ [/] كوَثْبَةِ الفَهْدِ على أدنانا إليه، فَضَرَبَهُ ضَرْبَةً قَطَّ عَجُزَ فَرَسِهِ، وثَنَّى بالفارِسِ فجَزَلَهُ جَزْلَتَيْن[8]، فقال القَيْل ـ يعني المَلِك ـ:

1) قال ياقوت: الأنداد جمع نَدٍّ: وهو الأَكَمَةُ لا تبلغ أنْ تكونَ جَبَلًا. وقال الزَّبيدي: النَّدُّ: التَّلُّ المُرْتَفِع في السَّمَاءِ، لُغَةٌ يَمانِيَة. والأَكَمَةُ العَظيمةُ من طِينٍ. تاج العروس (ندد) 216/9.

2) عند ياقوت: رميم.

3) الرِبْذَةُ (بالكسر): الصوفَةُ يُهْنَأُ بها البعير. وكذلك خِرقة الصائِغ التي يَجلو بها الحَلْيَ. والرَبَذَةُ (بالتحريك): لغةٌ فيها. ويقصد هنا أشلاء الجثث. والصَّلِيبُ: وَدَكُ العِظام. والغَرِيضُ: اللحم الطريّ. الصحاح (ربذ) 564/2 (صلب) 164/1 (غرض) 1094/3.

4) جَمَاء الشَّيْء: حَزْره ومِقْداره. والجَمَاء: شَخْصُ الشَّيْء تَراه من تحت الثَّوْب. و(جُمَاء) بالضم لُغةٌ. تهذيب اللغة 153/11. وضُبِط في المخطوط: جَمَّاء.
المُقْرَم من الإِبِل: الفَحْل الَّذِي لم يُذلَّل بخَطْم وَلَا حَمْل وَلَا زمّ، والجمع: قُرُوم، ومَقَارِم. جمهرة اللغة 792/2.

5) عند ياقوت: وذلاذله تنوس. وتَنُوس: تَتَحَرَّك، والنَّوْسُ: الحركةُ مِنْ كلِّ شَيءٍ متدلٍّ. غريب الحديث لابن سلام 183/2.

6) أي: مُنْقَبِضُون. ومنه احْرَنْجَمَت الإِبِلُ: اجْتَمَعَ بَعْضُها على بَعْضٍ وارْتَدَّتْ وبَرَكَت. تاج العروس (حرجم) 474/31.

7) القَرْمُ: الفَحْل من الْإِبِل. جمهرة اللغة 792/2.

8) أيْ: قطعتين.

لِيَلْحَقْ فارسان برجالنا فليأتنا منهم بعشرين راميا، فإنَّا مُشْفُونَ[1] على فَلَتٍ مِنْ هذا، فلم نَلْبَثْ أنْ أَقْبَلَتِ الرِّجَالُ، فَفَرَّقَهُمْ على الأَنْدَادِ الثَّلاثَةِ، وقال: حُشوهُ بالنَّبْلِ، فإنْ طَلَعَ عليكم فَدَهْدِهُوا عليه الصَّخْرَ، وتَحْمِلُ عليه الخيلُ مِنْ وَرَائِهِ، ثم نَزَّقْنَا خَيْلَنا[2] للحَمْلَةِ عليه، وإنها لَتَشْمَئِزُّ عَنْهُ، وأَقْبَلَ يَدْنُو ويَخْتَلُ، وكلما خَالَطَهُ سَهْمٌ أَمَرَّ عليه ذراعه فَكَسَرَهُ في لَحْمِهِ، ثم دَرَأَ فارِسًا آخَرَ فَقَطَعَ فَخِذَهُ بِسَرْجِهِ وما تحت السَّرْجِ من فَرَسِهِ، فصاح القَيْلُ بِخَيْلِهِ: افترقوا ثلاث فِرَقٍ، واحملوا عليه من أَقْطَارِهِ، ثم صاح به القَيْلُ: من أَنْتَ؟ وَيْلَكَ! فقال بصوتٍ كالرَّعْدِ: أنا حُرَثُ لا أُرَاعُ، ولا أُحَاثُ ولا أُلاعُ، ولا أُكْرَثُ، فمَنْ أَنْتَ؟ قال: [/] أنا مُثَوِّب، قال: وإنك لَهُو! قال: نعم، فَقَهْقَرَ، ثُمّ قال:

انْقَضَتِ ام مُدّة، وبَلَغَتْ نِهايتَهَا ام عِدَّة، لَكَ كانت هذه ام شرَارَةُ ممنوعةً، ثم جَلَس ينتزع النَّبْلَ مِنْ بَدَنِهِ، وألقى سَيْفَه، فقال بَعْضُنا للقَيْلِ: قَدِ اسْتَسْلَمَ، قال: كَلَّا، ولكنه اعْتَرَفَ، دَعُوهُ فإنه مَيتٌ، فقال: عَهْدٌ عليكم لَتُجِنُّونَنِي[3]، فقال القَيْلُ: آكَدُ عَهْدٍ، ثُمَّ كَبَا لِوَجْهِهِ، فأَقْبَلْنَا إليه، فإذا هو ميتٌ، فأَخَذْنَا السَّيْفَ فَمَا أَطَاقَ واحِدٌ مِنَّا أن يحمله على عُنُقِهِ[4]، وَأَمَرَ «مُثَوِّبٌ» فحُفِرَ له أُخْدُودٌ فَأَلْقَيْنَاهُ فِيهِ.

فاتخَذَ تلك الأرضَ مَنْزِلًا، وسَمّاها حُرَثُ.

قال ابنُ الكَلْبِي: ووجدوا صخرةً عظيمةً على نَدٍّ من تلك الأنداد مَزْبُورٌ فيها بالمُسْنَدِ: باسمك اللّهُمَّ، إلهُ مَنْ سَلَف ومَنْ غَبَر، ام مَلِكُ ام كُبَارُ، ام خَالِقُ ام جَبّارُ،

1) أيْ: مُشْرِفُونَ. الصحاح (شوف) 1384/4.

2) نَزَّقْتُ الفَرَسَ تَنْزِيقًا: إذا حرّكته لِيَنْبَعِثَ. (زقن) جمهرة اللغة 823/2.

3) عند ياقوت: لتحفرنني.
والجَنَنُ (بالفَتْحِ): القبرُ؛ لسَتْرِه المَيِّتَ. والجَنَنُ: الكفَنُ. وأَجَنَّه: كفَّنَه؛ وجَنَنْتُه في القَبْرِ وأَجْنَنْتُه: وارَيْتُه، وقَدْ أَجنَّه: إِذَا قَبَرَه؛ قال الشاعر:
مَا إنْ أُبالي، إذا مَا مُتُّ، ما فَعَلوا: أَأَحسنوا جَنَني أَم لَمْ يُجِنُّوني؟
لسان العرب (جنن) 93/13.

4) عند ياقوت: عاتقه.

مَلَكْنَا هذه المَدَرَةَ[1]، وحَمَى لنا أقطارَها وأصبارَها وأسرابَها [/] وحِيطَانَهَا وصِيرانَها، إلى انْتِهاءِ عِدَّةٍ، وانْقِضاءِ مُدَّةٍ، ثم يَظْهَرُ عليها غُلامٌ ذو ام مَتَاعِ ام رَحْبٍ، وام مَضَاءِ ام عَضْبٍ، فَيَتَّخِذُهَا مَعْمَرًا أَعْصُرًا، ثم تَحُورُ كما بَدَأتْ، وكُلُّ مَحْتُومٍ آتٍ، وكُلُّ مُتَرَقَّبٍ قَرِيبٍ، ولا بُدَّ من فُقْدانِ ام مَوْجُودٍ، وخَرَابِ ام مَعْمُورٍ، وإلى امْ فَنَاءٍ، محار ام أَشْيَاءٍ، هَلَكَ عُوَالُ، وآضَ إلىٰ عَبْد كُلالِ[2].

قلتُ: ذكرنا هذه الحكاية بنصّها لِمَا اشتملت عليه من الألفاظ الشاهدة لهذا الحديث، وهي وإنْ كانت من طريق ابن الكَلْبِي، فإنَّ ابنَ دُرَيْدٍ شيخَ اللغة وإمامَ العربية في وقته راويها، قد أقرَّها وثبَّتَها ورَوَاها وأَمْلاها بصحةِ ألفاظِها، وشهرة لغتها، والله أعلم، وبه الثقة وهو حسبنا.

1) المَدَرَة: القريةُ المَبنيَّةُ بالطِّين واللَّبِن، وكَذَلِكَ المَدِينَةُ الضَّخمةُ. تهذيب اللغة 86/14، وتاج العروس (مدر) 96/14.

2) ذكرها ياقوت الحموي كاملة في معجم البلدان (حرث) 238/2. باختلاف في بعض ألفاظه نبهت علىٰ بعضه.

الخاتمة:

الحمد لله الذي يسر تحقيق رسالة القاضي أبي بكر ابن العربي الأندلسي الإشبيلي، التي تدل على سعة اطلاع مؤلفها، وكثرة مروياته وغزارة مسموعاته التي جلبها من المشرق، وقدرته على التحدث في موضوعات دقيقة، إذا سمعها من لا يدري، ظن أنه يتكلم فيما لا يعرف، وهذا ما جر عليه الوقوع في تنقّصه من بعض الحاضرين المتفقهين الذين لم يصلوا رتبته.

وما زالت الرسالة ـ على صغرها ـ تحتاج إلى مزيد عناية، وفهارس شاملة، وهو ما لا يحتمله النشر في مجلة.

فالله أسأل أن ييسر لها نسخا أخرى، تكمل ما نقص، وتوضح ما انبهم، وتصحح الغلط، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجنبنا الزلل، ويغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

طارق ساسي الشيباني، طرابلس الغرب تاريخ:
(9/ذي الحجة/1442هـ، الموافق: 2021/7/19م)

فهرس المصادر والمراجع

1. الأسامي والكنى، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (المتوفى 378 ه)، تحقيق يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى، 1994م.
2. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992م.
3. الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (المتوفى 328هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1987م.
4. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن مَاكُولا (المتوفى: 475هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1990م.
5. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962م.
6. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد المرتضى الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، نشر وزارة أوقاف الكويت، طبع من 1965 إلى 2001.
7. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى 748هـ)، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003م.

تاريخ بغداد = تأريخ مدينة السلام

8. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى 256هـ)، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، دار الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى، 1440ـ 2019م.
9. تأريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وورادها،

الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى 463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

10. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِي (المتوفى 544هـ)، تحقيق جماعة من الأساتذة: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966- 1970م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

11. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حَجَر العَسْقَلاني (المتوفى 852هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ 1996م.

12. تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى 463هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.

13. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهَرَوِي، (المتوفى 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

14. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد الشافعي، ابن ناصر الدين الدمشقي (المتوفى 842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

15. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، 1422هـ.

16. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى 321هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

17. جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم الأندلسي (المتوفى 456هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الخامسة، 1402- 1982م.

18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى

1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418هـ- 1997م

رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد

19. السُّنَن، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى 275هـ)، تحقيق محمد عوّامة، دار القبلة، ومؤسسة الريان، الطبعة الثانية، 1425هـ= 2004م.
20. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى 393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1987م.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر

21. غريب الحديث، أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام الهروي، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م.
22. فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، مراجعة قصي محب الدين الخطيب، قرأه عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الريّان للتراث، والمكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
23. فِهْرسة ابن خَيْر الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خَيْر الإشبيلي (المتوفى 575هـ)، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – تونس، الطبعة الأولى، 2009م.
24. كتاب الطبقات الكبير، محمد بن سَعْد بن مَنِيع الزُّهْري، المتوفى 230 هـ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.
25. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري (المتوفى 261هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م.
26. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، أبو العباس المعروف بثعلب (المتوفى 291هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1960م.
27. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلّاد

الرّامَهُرْمُزِي (المتوفى: 360هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

28. مختلف القبائل ومؤتلفها، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (المتوفى: 245هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت.

29. المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع (المتوفى 405هـ)، تحقيق ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

30. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البَيِّع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الإسكندرية.

31. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (المتوفى 204هـ)، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ- 1999م.

32. مسند الإمام أحمد ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى 241هـ)، تحقيق مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، بإشراف أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي- دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1432هـ- 2011م.

33. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي (المتوفى: 219هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، دار السَّقّا، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1996م.

34. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القُشَيْري (المتوفى 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، الطبعة الأولى، 1991م.

35. المُصَنَّف، أبو بكر بن أبي شَيْبَة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى 235هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، 2006م.

36. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى

626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.

37. معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي (المتوفى 317 هـ)، تحقيق: محمد عوض المنقوش وإبراهيم إسماعيل القاضي، دار مبرة الآل والأصحاب - دولة الكويت، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011م.

38. المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، عبد الغني بن سعيد الأزدي (409 هـ)، تحقيق: مثنى محمد حميد الشمري - قيس عبد إسماعيل التميمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2007م.

39. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، أبو عُبيد القاسم بن سَلاّم بن عبد الله الهَرَوِي (المتوفى 224هـ)، تحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1997م.

40. نسب معد واليمن الكبير، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (المتوفى: 204هـ)، تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

41. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى 398هـ)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

الجمعية الليبية الأندلسية